

Distr.: General
18 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٤٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من

١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٤٩	ثانيا - افتراضات التخطيط والموارد المالية
٥٩	ثالثا - تحليل الفروق
٦٧	رابعا - الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
٦٨	

المرفقات

٨٢	الأول - الهياكل التنظيمية
	الثاني - إطار لآليات التنسيق في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي: تكامل فريق الأمم المتحدة القطري بناءً على الاتفاق الدولي
٨٦	
٩٠	خريطة



موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، البالغة قيمتها ٨٠٠ ٤٣٩ ١٧٣ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٣٤ من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان، و ١ ٠٤٥ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٥٦٠ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٤٤٤ من الموظفين الدوليين، و ٩٧٣ من الموظفين الوطنيين، و ١٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة.

ولقد رُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بتحقيق هدف البعثة عن طريق عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج التي صُنفت حسب العناصر (العملية السياسية؛ وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم). وصُنفت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الموظفين إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة، التي يمكن اعتبارها منسوبة إلى البعثة ككل.

ورُبطت الإيضاحات المتعلقة بالفروق في مستويات كل من الموارد البشرية والموارد المالية بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة، حيثما انطبق ذلك.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	النسبة	المبلغ	التكاليف التقديرية ^١ (٢٠٠٨/٢٠٠٧)	الاعتمادات ^٢ (٢٠٠٧/٢٠٠٦)	النفقات ^٣ (٢٠٠٧/٢٠٠٦)	الفئة
	المتوقعة					
	٣٦,٩	١٥ ٥٥٢,٦	٥٧ ٦٨٧,٠	٤٢ ١٣٤,٤	٣٨ ٩٠٩,٨	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
	١١,٩	٦ ٢٧٢,٠	٥٨ ٨٥٤,٢	٥٢ ٥٨٢,٢	٣١ ٠٥٤,٩	الموظفون المدنيون
	(٢,٦)	(١ ٥٤٤,٦)	٥٦ ٨٩٨,٦	٥٨ ٤٤٣,٢	٧٦ ٨٨٤,١	التكاليف التشغيلية
	١٣,٢	٢٠ ٢٨٠,٠	١٧٣ ٤٣٩,٨	١٥٣ ١٥٩,٨	١٤٦ ٨٤٨,٨	إجمالي الاحتياجات
	١٤,٤	٨٦١,١	٦ ٨٦٠,٦	٦ ٠٥١,١	٣ ٠٠٩,٢	الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	١٣,٢	١٩ ٤١٨,٩	١٦٦ ٥٧٩,٢	١٤٧ ١٠٨,٧	١٤٣ ٨٣٩,٦	صافي الاحتياجات
	-	-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
	١٣,٢	٢٠ ٢٨٠,٠	١٧٣ ٤٣٩,٨	١٥٣ ١٥٩,٨	١٤٦ ٨٤٨,٨	مجموع الاحتياجات

(أ) تعكس إعادة تسوية تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة من تكاليف موظفي العمليات إلى تكاليف الموظفين المدنيين.

الموارد البشرية^(أ)

ضباط الاتصال العسكريون	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الوظائف المؤقتة ^(ج)	الوظائف الأمامية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة								
-	-	-	٢٠	١٩	-	-	-	٣٩
-	-	-	٢٤	٢١	-	-	١	٤٦
العناصر								
العملية السياسية								
-	-	-	٣٢	٢٦	-	-	٦	٦٤
-	-	-	٢٩	٤٢	-	-	٦	٧٧
قطاع الأمن وسيادة القانون								
٣٤	١٠٤٥	٧٠٣	٨٢	٢٩٠	-	-	٥	٢ ١٥٩
٣٤	١٠٤٥	٥٦٠	٨١	٤٦٦	-	-	٦	٢ ١٩٢
الحكومة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية								
-	-	-	٢٢	١١	-	-	٢	٣٥
-	-	-	٢١	١٥	-	-	٣	٣٩
الدعم^(د)								
-	-	-	٢٧٣	٤١٠	٣	١١٨	١١٨	٨٠٤
-	-	-	٢٨٦	٤٢٩	٣	١٢٣	١٢٣	٨٤١
المجموع								
٣٤	١٠٤٥	٧٠٣	٤٢٩	٧٥٦	٣	١٣١	١٣١	٣ ١٠١
٣٤	١٠٤٥	٥٦٠	٤٤١	٩٧٣	٣	١٣٩	١٣٩	٣ ١٩٥
-	-	(١٤٣)	١٢	٢١٧	-	٨	٨	٩٤

(أ) تمثل أعلى مستوى من القوام المأذون به/المقترح.

(ب) بما يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تمول في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة.

(د) يشمل ٧ وظائف (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ لكبير مستشاري الأمن؛ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ لنائب كبير مستشاري الأمن؛ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ لضابط تنسيق الأمن الميداني؛ و ٤ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة لمساعدتي الأمن/عمال اللاسلكي) تُمول عن طريق ترتيبات تقاسم تكاليف فريق الأمم المتحدة القطري.

وترد في الجزء الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية بموجب قراره ١٨٠٢ (٢٠٠٨) الذي مدد فيه ولاية البعثة حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩.
- ٢ - وكُلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام، هو تعزيز أمن واستقرار تيمور - ليشتي المستقلة والمساعدة في تعزيز سيادة القانون وتنمية ثقافة الحوكمة الديمقراطية وتشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة بإنجاز النواتج الرئيسية المتصلة بها المبينة في الأطر الواردة أدناه. وهذه الأطر مصنفة حسب العناصر المنبثقة عن ولاية البعثة (العملية السياسية؛ وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم).
- ٤ - وستفرض الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن ضمن الإطار الزمني المحدد للبعثة، وستبين مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد صنفت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى العناصر كل على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة، التي يمكن نسبتها إلى البعثة ككل. ويرد تحت كل عنصر من العناصر إيضاح الفروق في عدد الموظفين، بما في ذلك حالات إعادة التصنيف، بالمقارنة بميزانية فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- ٥ - وستتولى البعثة خلال فترة الميزانية، بموجب ولايتها، مساعدة حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات الوطنية للبلد في توطيد الديمقراطية ومواصلة تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق المساعي الحميدة وتعزيز السياسات الحكومية لتشجيع الاستقرار على المدى الطويل. وفي فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستواصل البعثة تيسير الحوار فيما بين مختلف أصحاب المصلحة وتوفير المساعي الحميدة للحكومة، والأحزاب السياسية، وغير ذلك من الأطراف السياسية الفاعلة، والمجتمع المدني، بهدف توطيد الديمقراطية.
- ٦ - وتتمثل الأولويات الرئيسية لعنصر الأمن وسيادة القانون خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة، ودعم الإصلاح، وإعادة تنظيم الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادة بنائها، إلى جانب توفير التدريب والتوجيه لها، ومساعدة السلطات في إجراء استعراض لقطاع الأمن عن طريق آلية التنسيق الثلاثية المستويات. وستساعد البعثة الحكومة أيضا في تعزيز قدرة المؤسسات القضائية وفي إنشاء ثقافة احترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٧ - وستواصل البعثة أيضا توفير مشورة رفيعة المستوى ومستقلة لمؤسسات الدولة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين في التنمية بما يشمل المسائل البرنامجية والتنفيذية. وستساعد البعثة أيضا، وهي تعزز نهجها المتكامل، الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين الظروف الإنسانية في تيمور - ليشتي وستساعد الحكومة في وضع سياسات الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

٨ - وفي فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستوفر البعثة الدعم، عن طريق أنشطتها الإعلامية وبرامجها للتربية المدنية، لجهود الحكومة الرامية إلى توطيد الديمقراطية، وصون الأمن العام، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز قطاع العدالة، والحكومة الديمقراطية، وتحسين الظروف الإنسانية. وسيضطلع مكتب الإعلام في البعثة أيضا بدور مؤثر في مجال بناء القدرات.

٩ - وتصل الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى مبلغ قدره ٩٠٠ ٤٣٩ ١٧٣ دولار. وتغطي الميزانية تكاليف ٣٤ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان، بما يشمل ١٠٤٥ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٥٦٠ من أفراد الشرطة المشكلة. وسيقدم تقرير، يستند جزئيا إلى تقييم شامل للحالة الأمنية، إلى مجلس الأمن بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وسيشمل التعديلات الممكنة على ولاية البعثة وقوامها.

١٠ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦١ جيم، يعكس ملاك الموظفين المقترح للبعثة استعراض احتياجاتها من الموارد البشرية، مع مراعاة فترة ولاية البعثة فيما بعد الانتخابات، والحالة الأمنية في البلد، وزيادة التركيز على الحوكمة، وتقديم المساعدة الإنسانية، والمسائل الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية العامة. وأقر الاستعراض أيضا هيكل البعثة الذي وافقت عليه الجمعية العامة لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، خاصة دور رئيس الموظفين ومسؤولياته وترتيبات الإبلاغ (انظر المرفق الأول والفقرة ٢٢)، فضلا عن ضرورة الإبقاء على منصب نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير في الرتبة مد-١ (انظر الفقرة ٣٩).

١١ - والهدف من التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين والمبررة في هذا التقرير تحت عناصر التوجيه التنفيذي والإدارة، والعملية السياسية، وقطاع الأمن وسيادة القانون، والحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، هو تعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها في الفترة التالية للانتخابات، خاصة في إطار "الاتفاق الدولي"، وعن طريق توسيع نطاق أنشطة الإعلام. وفيما يتعلق بعنصر الدعم، ترجع الزيادة في الاحتياجات من الوظائف بصفة رئيسية إلى الحاجة لمواصلة دعم ٥٦٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة و ١٠٤٥ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الميزانية المعتمدة لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

٢٠٠٨ قد وضعت على أساس إعادة أفراد الشرطة المشكلة إلى أوطانهم على مراحل، مع التخفيض المقرر لقوامهم من ٧٠٣ أفراد في بداية فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ١٤٠ فردا بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وإجراء تخفيضات موازية في الاحتياجات من موظفي الدعم.

١٢ - ونتيجة للاستعراض وعملا بطلبات الجمعية العامة وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، يعكس الملاك المقرر لموظفي البعثة في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما يلي: (أ) تحويل ٤ وظائف من فئة الموظفين الدوليين إلى فئة الموظفين الوطنيين، بما ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين (جميعها في المجالات الفنية)؛ (ب) إنشاء ٢١٤ وظيفة جديدة من فئة الموظفين الوطنيين، بما فيها ١١ وظيفة من فئة الموظفين الوطنيين الفنيين (٩ وظائف في المجالات الفنية)؛ (ج) زيادة الاستفادة من خدمات متطوعي الأمم المتحدة بإنشاء ٨ وظائف إضافية من متطوعي الأمم المتحدة ليصل المجموع إلى ١٣٩ وظيفة (٣ في المجالات الفنية و ٥ في شعبة دعم البعثة وفي وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز). وتأتي الزيادة المقترحة في ملاك الموظفين الوطنيين مما جملته ٧٥٦ وظيفة معتمدة لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٩٧٣ وظيفة لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مراعاة للحاجة إلى إنشاء ١٧٣ وظيفة من وظائف المساعدين اللغويين لدعم ضباط شرطة الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المشكلة.

١٣ - ويتألف البعثة الممثل الخاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائبان للممثل الخاص، برتبة أمين عام مساعد، لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، ولدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية.

١٤ - وأنشئ مقر البعثة في ديلي، فضلا أربعة مراكز إقليمية في باوكاو، وماليانا، وأويكوسي، وسواي. وتوفر البعثة الدعم الإداري واللوجستي والتقني للأفراد الفنيين والعسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة التابعين لها في ديلي وفي ١٢ مقاطعة في جميع أرجاء البلد.

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٥ - من المقرر أن يوفر مكتب الممثل الخاص للتوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة عموما.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون										
وكيل الأمين العام	مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة العامة	مد-١ - ف-٤ - ف-٢ - الميدانية العامة	الخدمات العامة	الخدمات الفرعية	الموظفون الأمم المتحدة	متطوعو				
مكتب الممثل الخاص للأمين العام										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١	٢	٢	-	٥	٦	-	١١		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	٢	٢	-	٥	٦	-	١١		
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-		
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم قطاع الأمن وسيادة القانون)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١	١	-	-	١	٣	-	٦		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	١	-	-	١	٣	-	٦		
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-		
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١	٣	-	-	١	٥	-	١٠		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	٣	١	١	١	٦	-	١٤		
صافي التغيير	-	-	-	-	-	١	-	٤		
مكتب رئيس الديوان										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	١	-	١	١	٣	-	٤		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	-	١	١	٣	-	٤		
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-		
قسم الشؤون القانونية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	٢	١	١	١	٤	-	٨		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٣	٢	٢	٢	٧	-	١١		

الموظفون الدوليون										
متطوعو الأمم المتحدة	مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية العامة	الخدمات العامة	الخدمات الأمن	مجموع الفرعي	مجموع الموظفين
٣	-	-	١	١	١	-	-	-	٣	-
صافي التغيير										
مكتب الرقابة الداخلية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير										
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧										
٣٩	-	١٩	٢٠	-	١	٥	٢	٨	١	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
٤٦	١	٢١	٢٤	-	١	٦	٤	٩	١	٣
صافي التغيير										
٧	١	٢	٤	-	-	١	٢	١	-	-

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

١٦ - وفي الفترة التالية للانتخابات من ولاية البعثة، فإن مسائل دعم الحوكمة وتقديم المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي واسع النطاق ستكتسي مزيداً من الاهتمام، ذلك أن هذه المجالات تشكل عناصر حاسمة الأهمية في الاستراتيجية الأوسع نطاقاً لتعزيز السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، سيظل الاتفاق الدولي يمثل الأداة الرئيسية لتنسيق الموارد بوصفه إطاراً برنامجياً مركزاً من أجل الأولويات المشتركة للحكومة والمجتمع الدولي.

١٧ - ويشمل الملاك المعتمد في مكتب نائب الممثل الخاص موظف تنسيق أقدم (ف-٥) يتولى تيسير الصلات مع جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في إطار الاتفاق الدولي، بما في ذلك المؤسسات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والعناصر الأخرى في البعثة. ويعمل البعثة على نحو وثيق مع

مكتب دعم الحوكمة الديمقراطية، والمستشار الاقتصادي الأقدم (ف-٥)، والمستشار الأقدم للشؤون الجنسانية، فإنها ستواصل توفير دعم استشاري أساسي لأمانة الاتفاق الدولي التي ترأسها الحكومة.

١٨ - وبغية مساعدة موظف التنسيق الأقدم في أداء مهامه، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف تنسيق (ف-٣) في مكتب نائب الممثل الخاص، ووظيفة لموظف فني وطني.

١٩ - وسيوفر موظف التنسيق (ف-٣) الدعم لموظف التنسيق الأقدم (ف-٥) في رصد الاتفاق وتنفيذه، وفي إنشاء الصلات مع العمليات الإنمائية الوطنية، ورصد الأفرقة العاملة، وتنسيق الصلات وإنشائها على نطاق أوسع مع منظومة الأمم المتحدة، ودعم تنظيم المنتديات الفصلية المتعددة القطاعات مع الحكومة. وسيقدم موظف الاتفاق الدولي (موظف فني وطني) المساعدة في تنظيم المشاورات وحلقات العمل (على عدة مستويات منها على مستوى المقاطعات)، وترجمة نواتج الاتفاق الدولي، والرصد العام في المؤسسات الوطنية. وسيقوم ملاك الموظفين المعزز دعماً للاتفاق الدولي بتوفير المعلومات والتوجيه لعملية التخطيط المتكاملة بأسرها للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٢٠ - ويشمل مكتب نائب الممثل الخاص أيضاً مستشاراً اقتصادياً أقدام (ف-٥) يقدم المساعدة في تنفيذ خطة الإدارة الاجتماعية - الاقتصادية بتنسيق وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع الشركاء في التنمية. ويقدم المستشار الاقتصادي الأقدم الدعم لحكومة تيمور - ليشتي في إعداد خططها الإنمائية الوطنية الجديدة التي تدوم خمس سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٣) كما يسدي المشورة لنائب الممثل الخاص للأمين العام في مجالات دعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، وتحضير إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإدماجه في الخطة الإنمائية الوطنية الجديدة. إضافة إلى ذلك، يوفر المستشار الاقتصادي الأقدم الدعم للجنة الرئاسية للحد من الفقر المنشأة حديثاً وآلية الشؤون الجنسانية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وستشمل المهام الرئيسية الأخرى توفير ما يلي: (أ) المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بإنشاء فرص العمل للشباب؛ (ب) المشورة بشأن وضع السياسات والتشريعات التي تعزز الاستثمار المحلي والأجنبي؛ (ج) المشورة للحكومة بشأن استخدام إيرادات النفط والغاز للمشاريع والبرامج المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

٢١ - وبالنظر إلى المهام الاستشارية الرفيعة المستوى المطلوبة، يُقترح دعم المستشار الاقتصادي الأقدم بإنشاء وظيفة موظف للشؤون الاجتماعية - الاقتصادية (موظف وطني فني) ووظيفة موظف معاون للشؤون الاجتماعية - الاقتصادية (من متطوعي الأمم المتحدة)

للمساعدة في استكمال المعلومات عن المسائل الفنية في ميدان النمو الاقتصادي والحد من الفقر، والقيام بمهام الدعوة والربط الشبكي مع الشركاء في التنمية والمنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة، والتقدم بالتوصيات إلى المستشار الاقتصادي الأقدم بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها.

مكتب رئيس الموظفين

رئيس الموظفين

٢٢ - يتولى إدارة مكتب الممثل الخاص للأمين العام رئيس موظفين (مد-٢) مسؤولية الإشراف على العمل اليومي في ستة مكاتب فنية وإسداء المشورة لها (وهذه المكاتب هي مكتب الشؤون السياسية؛ ومكتب الاتصالات والإعلام؛ ووحدة التخطيط وأفضل الممارسات؛ وفريق السلوك والانضباط؛ ومركز العمليات المشتركة؛ وخلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة). ووفقا لذلك، يشارك رئيس الموظفين في فريق الإدارة العليا ليس لكفالة التنسيق العام لأنشطة البعثة وحسب، وإنما أيضا بتحمل مسؤوليات فنية والعمل كمستشار مباشر ومعاون رئيسي للممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بالشؤون السياسية والأنشطة الإعلامية والتخطيط. وسيؤدي هيكل الإبلاغ المقترح إلى إعفاء الممثل الخاص للأمين العام من مسؤوليات الإشراف بصفة مباشرة على مكاتب متعددة وكفالة أن تكون المشورة التي ستوفرها تلك المكاتب للممثل الخاص جيدة التنسيق وذات مستوى رفيع دائما. وبالإضافة إلى مذكرات الإحاطة المتعلقة بمسائل محددة، تُعد تقييمات أسبوعية منتظمة للمخاطر للإدارة العليا، ويتم توفير تحليل سياسي أسبوعي منتظم لمقر الأمم المتحدة بإشراف رئيس الموظفين وتوجيهه. ويراعي تحديد الرتبة مد-٢ لرئيس الموظفين أيضا رتب مد-١ المحددة لوظائف رئيس مكتب الشؤون السياسية، ورئيس مكتب الإعلام، ويتطلب أن تكون لشاغل الوظيفة الخبرة والأقدمية اللائمتين للإشراف على كبار موظفي البعثة وتوجيههم.

٢٣ - وسيمثل رئيس الموظفين الممثل الخاص، بصفته مستشارا مباشرا ومعاوننا رئيسيا له، في مختلف الهيئات المنشأة للتنسيق مع السلطات الوطنية، وقوات الأمن الدولية، وفريق الأمم المتحدة القطري. ووفقا لذلك، يشارك رئيس الموظفين في اللجنة المعنية بالتنسيق الرفيع المستوى وفي منتدى التنسيق الثلاثي الأطراف، وهما الآليتان الرئيسيتان للتنسيق بين البعثة والحكومة وقوات الأمن الدولية. ويكفل ذلك مساهمة البعثة فنيا في التخطيط للاجتماعات ومتابعتها.

٢٤ - ويجتمع رئيس الموظفين بانتظام أيضا، بالنيابة عن الممثل الخاص، مع أكبر معاوني الرئيس ورئيس الوزراء لمناقشة الشؤون الحساسة المتصلة بعمل البعثة. وقد وفر ذلك للممثل

الخاص جهة اتصال إضافية مع السلطات المحلية بشأن هذه المسائل ويمكنه من الحد من اجتماعاته مع أكبر المسؤولين في الحكومة وتركيزها على أهم المسائل السياسية.

٢٥ - وتمكن المهام الإشرافية الموكولة لرئيس الموظفين شاغل الوظيفة من العمل بصفته منسقا للاتصالات مع مقر الأمم المتحدة، بما يشمل إرسال البرقيات المشفرة وإعداد تقارير الأمين العام بطريقة فنية عوضا عن تنسيق مساهمات المكاتب الأخرى ويمكن الممثل الخاص من التركيز على المسائل والجوانب ذات الحساسية السياسية التي لا يمكن الاستغناء فيها عن مساهمته الشخصية.

٢٦ - وبالنظر إلى مسؤوليات رئيس الموظفين التي تنم عن ولاية البعثة وبُعدها ونطاق أنشطتها وعناصرها، فإنه يُقترح الإبقاء على هذه الوظيفة برتبة مد-٢.

قسم الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف

٢٧ - يشمل ملاك الموظفين المعتمد لقسم الشؤون القانونية، الذي يترأسه مستشار قانوني أقدم (ف-٥)، ٣ وظائف لموظفين دوليين، بما يشمل مستشارا قانونيا (ف-٤) ومترجما قانونيا (ف-٢) ومساعد إداريا (فئة الخدمة الميدانية)، و ٣ موظفين قانونيين وطنيين (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين) وكاتب/سائق (من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين).

٢٨ - وفي حين يتولى شاغلوا الوظائف المسؤولية عن توفير الاستعراض والمشورة القانونيين بشأن المسائل الإدارية ومسائل شؤون الأفراد والمسائل التعاقدية المتصلة بعمليات البعثة، وتفسير النظامين الأساسي والإداري للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية والقطرية ذات الصلة وأداء مهمة الاتصال بالسلطات الحكومية ومقر الأمم المتحدة بشأن الشؤون القانونية المتصلة بذلك، جعل عبء العمل الثقيل الحالي من الصعب عليهم الاضطلاع بحجم البحوث اللازمة للنظر في المسائل المعقدة التي تتطلب مشورة دقيقة مما أسفر عن حالات تأخير في الحصول على إجراءات الموافقة القانونية. وفي مكتب يتعامل مع هذا النطاق الواسع من المسائل القانونية، هناك حاجة إلى التخصص. وليس في وسع المستشارين القانونيين المعيّنين في أقسام أخرى توفير معالجة كافية للمسائل القانونية المتعددة بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون ما يوفره لهم القسم من استعراض وتوجيه وإجراءات موافقة. ويُقترح في هذا الصدد تعزيز القسم بإنشاء وظيفتين لموظفي شؤون قانونية (واحدة من الرتبة ف-٤ وواحدة من الرتبة ف-٣) يساعدان مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) وترقية وظيفة المترجم القانوني المعتمدة (ف-٢) إلى الرتبة ف-٣ بغية اجتذاب موظف مختص ذي خبرة كافية.

العنصر ١: العملية السياسية

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالميزانية، ستركز أنشطة البعثة على مساعدة الحكومة والبرلمان والسلطات الأخرى في تيمور - ليشتي على توطيد الديمقراطية عن طريق توفير المساعي الحميدة لتعزيز وضع سياسات حكومية داعمة للاستقرار على المدى الطويل. وسيواجه كل من الحكومة والبرلمان والرئيس في سنتهما الثانية طائفة واسعة من المسائل المعقدة التي يتعين أن تعالج إذا ما أُريد تدعيم أسس السلام المستدام والديمقراطية. وستساعد البعثة الحكومة في معالجة المشاكل المباشرة وتكفل في الوقت نفسه تنمية طويلة الأمد للمؤسسات. ولتلك الغاية، ستتولى البعثة بصورة متزايدة المساعدة بتوفير المساعي الحميدة وإسداء المشورة، وفي تعزيز ثقافة الديمقراطية الشاملة والتشاركية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان كأساس ضروري لاستقرار البلد وازدهاره. إضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة المساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لكي يعمل البرلمان والحكومة والرئيس في شراكة مع المعارضة السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بغية الاستجابة للسكان بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة. وستراعى في هذه الأنشطة مساهمة المرأة والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال.

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١ توطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل	١-١ مشاركة جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان في المناقشات وقيام البرلمان باعتماد القوانين اللازمة وقيام الرئيس بإصدارها
عدم القيام من جديد بإدخال أي قوات عسكرية إلى وادي كودوري	تحقق ذلك. لم تقع حوادث

النواتج

- بذل المساعي الحميدة لدى مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية، والأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية، فيما يتعلق بالانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠٠٨
- رصد الانتخابات المحلية في جميع أرجاء البلد التي سيتم في إطارها انتخاب رؤساء القرى ومجالسها، ورؤساء المستوطنات، بوسائل منها استخدام جميع المكاتب الإقليمية للبعثة
- توفير برامج بناء القدرات لزيادة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما يشمل، في جملة أمور، التجمعات البرلمانية النسائية، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تنفيذ البرنامج السياسي للمرأة

٢-١	إحراز تقدم صوب المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي	١-٢-١ عقد اجتماعات وحوارات منتظمة فيما بين الجهات السياسية الفاعلة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني
١-٢-٢	عقد اجتماعات أسبوعية بين الرئيس، ورئيس الوزراء، وعقد اجتماعات منتظمة بين الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان الوطني، وأحزاب المعارضة، وبين القادة السياسيين والمجتمع المدني	

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية رفيعة المستوى بين الممثل الخاص للأمين العام والرئيس ورئيس الوزراء بشأن المسائل الأساسية، بما في ذلك مسائل الحوار السياسي والمصالحة، وتوطيد ثقافة ديمقراطية، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية
- عقد اجتماعات منتظمة بين الممثل الخاص ورئيس البرلمان وزعيم المعارضة بشأن المسائل الأساسية، بما في ذلك مسائل الحوار السياسي والمصالحة، وتوطيد ثقافة ديمقراطية، ودور البرلمان والمعارضة، وتعزيز سيادة القانون، والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية
- عقد اجتماعات تنسيق كل أسبوعين بين الممثل الخاص والرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان الوطني، وزعيم الحزب ذي العدد الأكبر من المقاعد في المعارضة، لتوفير تنسيق رفيع المستوى بشأن جميع المسائل المتصلة بولاية البعثة
- بذل الممثل الخاص لمساعدته الحميدة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، لدى الأحزاب السياسية وغيرها من الجهات السياسية الفاعلة، والمجتمع المدني، لتعزيز المصالحة الوطنية والتشجيع على المشاركة النشطة في المناقشات المتعلقة بالسياسات الوطنية وفي وضع التشريعات
- عقد اجتماعات منتظمة برئاسة البعثة مع جميع الأحزاب السياسية لتيسير الحوار فيما بينها ومناقشة القضايا الوطنية
- عقد اجتماعات منتظمة برئاسة البعثة مع المجتمع المدني لتيسير الحوار بشأن القضايا الوطنية
- عقد اجتماعات فصلية مع الشركاء الدوليين، ومن بينهم أفراد السلك الدبلوماسي المقيمون في جاكارتا، وعقد اجتماعات منتظمة مع وفود من الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية، ومجموعات البحوث، والأوساط الأكاديمية، لمناقشة آخر التطورات والاتجاهات السياسية والأمنية، والحوار السياسي والمصالحة، وتوطيد ثقافة سلام، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والمسائل الاجتماعية - السياسية
- تقديم الأمين العام تقريرين عن تيمور - ليشتي إلى مجلس الأمن

- إسداء المشورة للحكومة والجهات المانحة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق المشاركة في اجتماع رفيع المستوى و ٣ اجتماعات لمتدى متعدد القطاعات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الدولي من حيث صلته بالحوار السياسي والمصالحة المجتمعية
- إسداء المشورة لقادة المجتمعات المحلية، وجماعات الشباب، والجماعات النسائية، وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في مبادرات الحوار على مستوى المجتمعات المحلية التي تعزز الحوار السياسي والمصالحة، وتوطيد ثقافة سلام، والسياسات والبرامج الحكومية التي تعزز الاستقرار
- تصميم وتنفيذ برنامج متعدد الوسائط الإعلامية على نطاق الدولة للإعلام والتربية المدنية دعماً لجهود الحكومة الرامية إلى توطيد الديمقراطية، بما يشمل إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج معلومات شهرية بالفيديو، ونشرات إخبارية، وملصقات، ومنشورات، وغيرها من المواد الدعائية، لتوزع وتنشر في منابر الإعلام على نطاق القطر والمشاركة في أنشطة التوعية الاجتماعية، وعقد المؤتمرات الصحفية الأسبوعية؛ وعقد الدورات التدريبية على وسائط الإعلام ودعمها عن طريق إشراك الشركاء من وسائط الإعلام المحلية في تدريب الموظفين المحليين التابعين لمكتب الاتصالات والإعلام ٦ مرات سنوياً

العوامل الخارجية

مواصلة الأطراف التيمورية التزامها بالحوار السياسي والمصالحة المجتمعية

الجدول ٢

الموارد البشرية

العنصر ١: العملية السياسية

الموظفون الدوليون										
مكتب الشؤون السياسية	مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمة المدنية العامة	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع	المتطوعون
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	١	٤	٤	٢	-	-	-	١١	٢٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	٤	٤	٢	-	-	-	١١	٢٨
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاتصالات والإعلام										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	١	٦	٩	٣	-	-	-	١٩	٣٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	٦	٦	٣	-	-	-	١٦	٤٦
صافي التغيير	-	-	-	(٣)	-	-	-	-	(٣)	١٣

الموظفون الدوليون											
الموظفون المدنيون	مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمية العامة	الخدمات الأمن	خدمات الأمن الفرعي	الموظفون الأمم المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة	موظفون الأمم المتحدة
وحدة التخطيط وأفضل الممارسات											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	١	١	١	-	-	٢	١	-	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	١	١	-	-	٢	١	-	٣
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	٢	١١	١٤	٥	-	-	٣٢	٢٦	٦	٦٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٢	١١	١١	٥	-	-	٢٩	٤٢	٦	٧٧
صافي التغيير	-	-	-	(٣)	-	-	-	(٣)	١٦	-	١٣

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: تخفيض ٣ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٦ وظيفة

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالميزانية، سيظل مكتب الاتصالات والإعلام يمثل مصدرا موثوقا به للأخبار والمعلومات للشعب التيموري وسيساعد في مقاومة الآثار الضارة للعمل الإعلامي غير المسؤول والعناني والذي تسيطر عليه جهات معينة. والحملات الإعلامية الفعالة هي من الأدوات الأساسية للتحكم في التوقعات وتشكيل انطباعات الجمهور بغية تهيئة بيئة آمنة مؤاتية لنجاح البعثة في ولايتها.

٣١ - وخلال فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيواصل مكتب الاتصالات والإعلام تطوير برامج لبناء القدرات وتنفيذها لمختصي الإعلام التيموريين بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الذي سيشمل زيادة الاعتماد على موظفين وطنيين جيدي التدريب في مجالات الإعلام ووسائل الإعلام، والدعوة المجتمعية، وإنتاج المواد الإذاعية ومواد التلفزيون/الفيديو، وإنتاج المطبوعات، وغير ذلك من مجالات الوسائط المتعددة مثل تطوير مواقع الإنترنت والتصوير الفوتوغرافي. ووفقا لهذا النهج، يُقترح إنشاء ١٦ وظيفة لموظفين وطنيين (٥ موظفين فنيين وطنيين، و ١١ موظفا وطنيا من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين)

والغاء ٣ وظائف لموظفي شؤون الإعلام (ف-٣)، على النحو الوارد تفصيله في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ أدناه.

٣٢ - وتظل شبكة إذاعة وتلفزيون تيمور ليشتي والمحطات الإذاعية المجتمعية الـ ١٨ (التي تعمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معها على نحو وثيق) هي أكثر مصادر المعلومات موثوقية واستقلالاً في تيمور - ليشتي. وتوفر الإذاعة وسيلة للاتصال المباشر مع السكان المحليين، مما يساهم في نجاح البعثة بتمكينها من توضيح ولايتها وتوفير مصدر للمعلومات يتسم بالمصداقية والحياد، ومقاومة التضليل الإعلامي، ودعم عملية السلام. وبهذه الطريقة، يساهم الاتصال عن طريق الإذاعة أيضاً في أمن أفراد البعثة. ولتعزيز قدرة البعثة على الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها عن طريق الإذاعة، يُقترح تعزيز وحدة الإذاعة بإنشاء ٣ وظائف لمتجني إذاعيين (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة). ويُقترح كذلك تعزيز وحدة التلفزيون/الفيديو بإنشاء وظائف لمصور تلفزيوني (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة)، ومنقح/منتج لأفلام الفيديو (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة)، وتعزيز وحدة المنشورات بإنشاء وظيفة لمساعد لإصدار المطبوعات (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) ووظيفة لمصور فوتوغرافي (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة).

٣٣ - وفي ضوء الحالة البدائية لشبكة الإعلام في البلد والوصول المحدود لوسائط الإعلام إلى المقاطعات، أنشئ فريقاً اتصالات متحركاً على أساس مخصص للوصول إلى الجمهور في المقاطعات الذي تقل أو تنعدم لديه فرص الحصول على المعلومات من وسائط الإعلام. ويُقترح تنظيم هذه المهام في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بإنشاء وظيفة واحدة لمنسق لشؤون الإعلام (من فئة الموظفين الوطنيين الفنيين)، ووظيفتي مساعدين لشؤون الإعلام (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة)، ووظيفتي سائقين (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة). إضافة إلى ذلك، يُقترح نشر موظف لشؤون الإعلام (من فئة الموظفين الوطنيين الفنيين) في كل مكتب من المكاتب الإقليمية الأربعة. وسيساعد شاغلوا الوظائف في تنسيق المكاتب الإقليمية والفريقين المتحركين وفي كفالة تغليف جميع المنتجات الإعلامية وتوزيعها على جميع العواصم الإقليمية والبلدات الرئيسية في المقاطعات الفرعية بطريقة سريعة وفعالة.

٣٤ - وسيتم تطوير مهارات وخبرات الموظفين الوطنيين عن طريق التدريب أثناء الخدمة الذي يوفره نظراؤهم الدوليون. وسيخفض عدد الموظفين الدوليين في القسم تدريجياً بزيادة الاعتماد على مختصي الإعلام المحليين الذين سيتولون تدريجياً المهام التي يؤديها حالياً الموظفون

الدوليون. ويتمثل هدف مكتب الاتصالات والإعلام في نهاية المطاف في أن يخلف وراءه فريقاً من المختصين المحليين في شؤون الإعلام ووسائل الإعلام الذين جرى صقل مهاراتهم عن طريق عملهم في البعثة.

العنصر ٢: قطاع الأمن وسيادة القانون

٣٥ - خلال فترة الميزانية، ستتابع البعثة تقديم المساعدة لحكومة تيمور - ليشتي في الحفاظ على الأمن، وإجراء استعراض شامل لقطاع الأمن، والتواصل مع السلطات العسكرية الوطنية وتنفيذ أنشطة رصد عن طريق فريق الاتصال العسكري بشأن تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وكذلك تعزيز نظام العدالة الرسمي عموماً في تيمور - ليشتي. وسيهدف عمل فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للبعثة إلى مساعدة الحكومة على إنشاء نظام مساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٦ - وستعمل شرطة الأمم المتحدة، إلى جانب دورها في حفظ الأمن العام، على إعادة إنشاء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بما في ذلك وضع وتنفيذ خطة لإصلاحها وإعادة تشكيلها وإعادة بنائها، والإشراف على ضباط القوة بصورة فردية والعمل نحو تسليم المقاطعات إلى قادة المقاطعات التابعين للقوة بصورة تدريجية. وستبقى القيادة العامة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي منوطة بمفوض الشرطة حتى موعد التسليم النهائي الذي من غير المنظور حدوثه قبل فترة ميزانية ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣٧ - وسيتضمن استعراض قطاع الأمن القوات العسكرية وقوات الشرطة بالإضافة لوزارة الدفاع ووزارة الدولة لشؤون الأمن، في حين ستجري تقوية قطاع العدالة بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج العدالة الشاملة بالإضافة لنظام السجون)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (قضاء الأحداث)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (العدالة الجنسانية)، والجهات المانحة المعنية التي تساهم بأموال من أجل برنامج العدالة الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٨ - وستواصل البعثة أيضاً تعزيز قدرة الجهات الفاعلة التابعة للدولة، والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، بغية احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإحقاقها، وتعزيز تدابير فعالة للعدالة الانتقالية ورصد حالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي وإعداد التقارير بشأنها.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي	١-١-٢ الإبقاء على الأعداد اليومية للحوادث الأمنية (عما في ذلك حوادث القتال والاضطرابات العامة) عند متوسط الـ ٥٤ حادثاً أسبوعياً الذي بلغته خلال الأشهر ١٢ السابقة.
	٢-١-٢ إعادة إدماج ضباط الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي المسجلين وعددهم ٣ ١٠٨ ضباط إدماجاً كاملاً.
	٣-١-٢ استلام الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي من شرطة الأمم المتحدة المسؤولية الأولية عن تأمين حفظ النظام، التي تقاس بعدد التدخلات التي تقوم بها وحدة التدخل السريع في حالات الاضطرابات المدنية

النواتج

- دوريات لأفراد شرطة الأمم المتحدة لحفظ الأمن والنظام العاميين تمثل ٢٨ ٧٤٦ يوماً من أيام عمل الأفراد في المقاطعات الفرعية (باوكاو، وكوفا - ليما، وإيرميرا، وليكيتشا، وفيكيكي)
- دوريات لأفراد شرطة الأمم المتحدة لحفظ الأمن والنظام العاميين تمثل ٤٣ ١١٩ يوماً من أيام عمل الأفراد في المقاطعات الفرعية (باوكاو، وكوفا - ليما، وإيرميرا، وليكيتشا، وفيكيكي)
- تقديم التوجيه المتعلق بالعمليات إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي عن طريق التدريب والإشراف في مجال توفير الحماية الشخصية للمسؤولين الرفيعي المستوى في تيمور - ليشتي
- تقديم التوجيه المتعلق بالعمليات إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي عن طريق التواجد في نفس المواقع مع أفراد شرطة الأمم المتحدة خلال التحقيق في جميع القضايا الجنائية الخطيرة المبلّغ عنها في تيمور - ليشتي
- تقديم الدعم لتطوير قدرات العمليات للوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي عن طريق عقد ٦ دورات متقدمة و ٦ دورات تدريب للمدربين من أجل وحدة التدخل السريع والوحدة البحرية ووحدة الحماية الشخصية، ووحدة شؤون المهجرة، ووحدة دوريات الحدود، ووحدة الشرطة الاحتياطية
- عقد اجتماعات اتصال أسبوعية مع قوات الأمن الدولية لتنسيق المسائل الأمنية
- تقديم المساعدة والخبرات التقنية إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في مساعي إلقاء القبض على السجناء الذين فروا من سجن بيكورا في آب/أغسطس ٢٠٠٦ وعددهم ٥٧ سجيناً.

- عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة الدولة لشؤون الأمن لاستعراض الحالة الأمنية وتنسيق المسائل الأمنية، بما في ذلك إصلاح الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها وإصلاح قطاع الأمن
- تقديم الدعم لكبار ضباط الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي عن طريق تنظيم دورة في مجال الإدارة ودورة في مجال قيادة العمليات بهدف تعزيز مهاراتهم الإدارية والمتعلقة بالعمليات
- عقد اجتماعات أسبوعية فيما بين شرطة الأمم المتحدة وكبار ضباط الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي بهدف تقييم المخاطر على السلم والأمن وتنسيق تنفيذ العمليات الشرطية على مستوى المقاطعات
- تنظيم برنامج إعلام ودعوة على نطاق الدولة دعماً لجهود الحكومة في الحفاظ على الأمن العام، بما في ذلك إعداد برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج إعلامية أسبوعية بالفيديو، وإصدار نشرات إخبارية أسبوعية، وملصقات ومنشورات، وغيرها من المواد الدعائية التي توزع وتوضع على منابر الإعلام في جميع أرجاء البلد، والمشاركة في أنشطة التوعية المجتمعية، وعقد المؤتمرات الصحفية الأسبوعية؛ وتنظيم الدورات التدريبية على وسائل الإعلام ودعمها من خلال إشراك الشركاء الإعلاميين المحليين في تدريب الموظفين المحليين العاملين في مكتب الاتصالات والإعلام ٦ مرات سنوياً
- توفير التدريب أثناء الخدمة، بما في ذلك التوجيه لمدة ٦ أشهر، والتدريب لمدة ٥ أسابيع تليها فترة ٣ أسابيع من التوجيه المتخصص، لموظفي وحدة التدخل السريع التابعة للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وذلك عن طريق تواجدهم أفراد شرطة الأمم المتحدة في نفس مواقع نظرائهم من الشرطة الوطنية
- تقديم الدعم، عن طريق توفير الخبرة الفنية والمشورة وتيسير عقد الاجتماعات، من أجل إصلاح الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها وفقاً لخطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي التي جرى تقديمها إلى الحكومة
- إسداء المشورة للحكومة والجهات المانحة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري في مجال رصد مدى التقدم في تنفيذ الاتفاق الدولي من حيث صلته بالأمن العام وذلك عن طريق المشاركة في اجتماع رفيع المستوى و ٣ اجتماعات لمنتدى متعدد القطاعات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-٢ صون الاستقرار في تيemor - ليشتي بما يشمل المناطق الحدودية ٢-٢-١ حل المسائل العالقة بشأن ترسيم الأجزاء المتبقية من الحدود البرية بين تيemor - ليشتي وإندونيسيا

النواتج

- دوريات لضباط الاتصال العسكري تمثل ٣٠٠ ٧ يوماً من أيام عمل الأفراد (ضابطي مراقبة لكل دورية x ١٠ دوريات في اليوم x ٣٦٥ يوماً)
- عقد ٤ اجتماعات اتصال بين سلطات الأمن الحدودية التيمورية والأندونيسية لتيسير حل المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك المنازعات بشأن ترسيم الحدود
- عقد اجتماعي اتصال مع أجهزة الأمن الحدودية بشأن أمن الحدود تحضيراً للانتخابات المحلية
- عقد اجتماعات اتصال منتظمة مع القوات المسلحة لتيemor - ليشتي وقوات الأمن الدولية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٢ تعزيز قدرات قطاع الأمن في تيمور - ليشتي	١-٣-٢ تنفيذ الحكومة خطط العمل المحددة للسنة الثانية لإصلاح قطاع الأمن
	٢-٣-٢ اعتماد المؤسسات الوطنية إطار سياسة أمنية
	٣-٣-٢ عقب اعتماد إطار السياسة الأمنية، اعتماد البرلمان الوطني التشريع المتبقي بشأن القوات المسلحة لتيمور - ليشتي والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارتي الأمن والدفاع
	٤-٣-٢ تولي الشرطة الوطنية مسؤولية القيادة والعمليات الشرطية في ٦ مقاطعات في تيمور - ليشتي

الناتج

- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ المشاريع التي جرى تحديدها في استعراض قطاع الأمن، وذلك عن طريق عقد ١٢ اجتماعاً رفيع المستوى و ٢٤ اجتماع على المستوى التنفيذي
- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن استعراض وصياغة تشريع متعلق بالقوات المسلحة لتيمور - ليشتي ووزارة الدفاع والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الدولة لشؤون الأمن، على النحو الذي يقتضيه استعراض قطاع الأمن، وذلك عن طريق عقد ١٢ اجتماعاً
- تنظيم ٤ اجتماعات مع الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي وممثلين عن وزارة الدولة لشؤون الأمن ووزارة الدفاع والشركاء من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، لتقييم الإصلاحات الجارية في قطاع الأمن وضمان إدراج شواغل المشاركين، بما في ذلك الشواغل المتصلة بالمسائل الجنسانية، ضمن المشورة بشأن السياسات
- تسليم ٦ مقاطعات من شرطة الأمم المتحدة إلى قادة قيادة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في المقاطعات، وفقاً لخطة التسليم المتفق عليها (تسليم أيناو بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٨؛ وتسليم أويكوسي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ وتسليم مانوفاهي بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ وتسليم ماناتوتو بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ وتسليم لاوتم بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وتسليم بوبونارو بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩)
- مواصلة رصد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في المقاطعات الـ ٦ التي ستستلم قيادتها وتوفير التوجيه لها في المقاطعات الـ ٥ الأخرى
- تنظيم حلقات عمل تدريبية فصلية لضباط الشرطة الوطنية بشأن التشريعات والإجراءات المعدلة بما في ذلك مسائل قضاء الأحداث والعدالة الجنسانية
- إسداء مشورة متخصصة وفي مجال أعمال الشرطة المجتمعية بغية تطوير مهارات وقاعدة كفاءات ضباط الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بما يشمل مسائل حقوق الإنسان، واللجوء إلى استخدام القوة، والتوعية بالمسائل الجنسانية، والتحلي بالروح المهنية والحياد والمساءلة

- تنظيم برنامج إعلام ودعوة دعماً لجهود التواصل التي تبذلها الحكومة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية/تلفزيونية، واستخدام الموقع الشبكي للبعثة، وإصدار مطبوعات، وتنظيم معارض، والمشاركة في أحداث التوعية المجتمعية
- تنظيم برنامج تدريبي في مجال بناء القدرات في أكاديمية الشرطة التابعة للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي للمتحدث باسم الشرطة الوطنية ومسؤولي الإعلام فيها ومكتب وزارة الدولة لشؤون الأمن، ووزارة العدل، والوزارات والمكاتب الحكومية المعنية بصورة عامة؛ وتنظيم شرطة الأمم المتحدة لدورة تدريبية أثناء الخدمة في مجال العلاقات الإعلامية لكبار ضباط الشرطة والجيش بالإضافة للمسؤولين الحكوميين في تلك الوزارات
- إسداء المشورة للحكومة، والجهات المانحة الدولية، وفريق الأمم المتحدة القطري، في مجال رصد التقدم في تنفيذ الاتفاق الدولي من حيث صلته بتقوية قطاع الأمن، وذلك عن طريق المشاركة في اجتماع رفيع المستوى و ٣ اجتماعات لمتعدد القطاعات

الإبجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-٢ إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي	١-٤-٢ تنفيذ الحكومة لخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان (لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة) في ديلي وفي المقاطعات
٢-٤-٢ إجراء تدريب لأفراد الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لتيemor - ليشتي في مجال حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من منهاج أكاديمية الشرطة والأكاديمية العسكرية	٢-٤-٢ إجراء تدريب لأفراد الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لتيemor - ليشتي في مجال حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من منهاج أكاديمية الشرطة والأكاديمية العسكرية
٣-٤-٢ زيادة عدد التحقيقات التي يجريها مكتب أمين حقوق الإنسان في قضايا انتهاك حقوق الإنسان لتصل إلى ١٢٥ قضية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨	٣-٤-٢ زيادة عدد التحقيقات التي يجريها مكتب أمين حقوق الإنسان في قضايا انتهاك حقوق الإنسان لتصل إلى ١٢٥ قضية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨
٤-٤-٢ إنجاز مكتب المدعي العام لجميع القضايا التي أوصت لجنة التحقيق الخاصة المستقلة في الأحداث التي أدت إلى أزمة عام ٢٠٠٦ أو وقعت أثناءها بالتحقيق فيها ومقاضاة الجناة فيها، والتحقيق في جميع الشكاوى بشأن الانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان	٤-٤-٢ إنجاز مكتب المدعي العام لجميع القضايا التي أوصت لجنة التحقيق الخاصة المستقلة في الأحداث التي أدت إلى أزمة عام ٢٠٠٦ أو وقعت أثناءها بالتحقيق فيها ومقاضاة الجناة فيها، والتحقيق في جميع الشكاوى بشأن الانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان
٥-٤-٢ إنجاز مكتب المدعي العام التحقيق في ١٢٠ قضية إضافية من قضايا الجرائم الجسيمة المرتكبة في عام ١٩٩٩	٥-٤-٢ إنجاز مكتب المدعي العام التحقيق في ١٢٠ قضية إضافية من قضايا الجرائم الجسيمة المرتكبة في عام ١٩٩٩

النواتج

- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية للحكومة في نشر وتعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان الناجمة عن تقارير قدمتها الحكومة إلى تلك الهيئات
- إسداء المشورة والمساعدة التقنية للحكومة في صياغة تقرير رصد واحد إضافي على الأقل لمعاهدات حقوق الإنسان (إضافة للتقريرين الذين سيتم إعدادهما بموجب اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)
- إسداء المشورة للبرلمان والحكومة بشأن كيفية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- إسداء المشورة إلى اللجنة البرلمانية ألف (المتعلقة بالحريات الأساسية والحريات والضمانات) بشأن وضع مشروع تشريع يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان الدولية
- تنظيم برنامجين تدريبيين وتقديم مساعدة تقنية للمنظمات غير الحكومية بهدف استعراض حالة التقرير المقدم عملاً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتجميع المساهمات للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
- تنظيم برنامج تدريبي ومساعدة تقنية للبرلمان الوطني بشأن المتطلبات بموجب الاتفاقية
- تنظيم ٤ دورات تدريبية مدة كل واحدة منها يوم واحد لضباط الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي بشأن حقوق الإنسان
- تنظيم ٤ دورات تدريبية مدة كل واحدة منها يوم واحد لكبار قادة القوات المسلحة لتيemor - ليشتي بشأن حقوق الإنسان
- تنظيم برنامج تدريب للمدرّبين بشأن حقوق الإنسان بهدف بناء قدرات تدريبية تيمورية طويلة الأمد في مجال حقوق الإنسان في أكاديميات الشرطة النظامية وأكاديميات التدريب العسكري يستهدف المجندين الجدد
- تقديم المشورة للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وتنظيم حلقة عمل لضباط الشرطة الوطنية بشأن آليات المساءلة الداخلية الفعالة
- تقديم الدعم، عن طريق المشورة وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك رصد القضايا المعروضة على المحاكم والتي أوصت لجنة التحقيق الخاصة المستقلة لتيemor - ليشتي بتقديمها إلى العدالة، والتواصل مع فريق شرطة الأمم المتحدة لدعم التحقيق للتأكد من حصوله على جميع المعلومات المتاحة لإجراء التحقيقات، وتقديم الدعم لمكتب المدعي العام في صياغة تقرير عام بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، والدعوة بشأن إجراء التحقيقات ومقاضاة مرتكبي الجرائم التي حدثت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦ متابعة لتوصيات اللجنة، وتوعية أمين حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بذلك الشأن
- التحقيق في الـ ٣٦٠ قضية المتبقية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ والمتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، بما في ذلك إكمال التحقيق في ١٢٠ قضية
- إسداء المشورة للحكومة بشأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة، وخصوصاً فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٩

- إسداء المشورة لأمين حقوق الإنسان والعدالة وتنظيم ٤ حلقات عمل لموظفي مكتب أمين حقوق الإنسان بشأن معايير حقوق الإنسان والرصد والتحقيق الفعالين في حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الحالات في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
- رصد المحاكم ومراكز الاحتجاز والسجون أسبوعياً ومراقبة بعض المحاكمات المختارة في ديلي و ١٢ مقاطعة وتقديم تقارير عن ذلك إلى الحكومة
- الرصد المنتظم لحالة حقوق الإنسان وتقديم التقارير الدورية عنها إلى الحكومة ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة والمؤسسات الحكومية المعنية الأخرى بالإضافة إلى تقديم تقارير إلى مجلس الأمن بشأنها
- تقديم التوجيه لممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية بما فيها المنظمات النسائية، في ديلي و ١٢ مقاطعة، بشأن التثقيف بحقوق الإنسان ورصدها والتحقيق بشأنها والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقوانين حقوق الإنسان
- إسداء المشورة لفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن إدراج نهج تنمية مستندة إلى حقوق الإنسان ضمن البرامج والسياسات والتشريعات
- تنظيم حملة إعلامية على نطاق الدولة بشأن إقامة العدل، تتضمن إنتاج برامج إذاعية ومرئية للمجتمعات المحلية والصحافة
- تنظيم برنامج إعلام ودعوة على نطاق الدولة دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج إعلامية شهرية بأفلام الفيديو، ونشرات إخبارية أسبوعية، وملصقات، ومنشورات وغيرها من المواد الدعائية التي توزع وتوضع على المنابر الإعلامية في جميع أرجاء البلد والمشاركة في أنشطة التوعية المجتمعية، وعقد مؤتمرات صحفية أسبوعية؛ وتنظيم الدورات التدريبية على وسائل الإعلام ودعمها من خلال إشراك الشركاء الإعلاميين المحليين في تدريب الموظفين المحليين العاملين في مكتب الاتصالات والإعلام ستة مرات سنوياً
- إسداء المشورة للحكومة بشأن حماية حقوق الإنسان وإعمالها في تنفيذ استراتيجيات الاتفاق الدولي في قطاع العدل وفي مجالات إعادة الإدماج الاجتماعي والسلامة والأمن العاميين
- إسداء المشورة إلى اللجنة ألف التابعة للبرلمان الوطني في مجال الشؤون الدستورية، والعدالة، والإدارة، والسلطات المحلية، والتشريعات الحكومية، والتشجيع على إنشاء نظام لتعويض ضحايا الجرائم التي ارتكبت عام ١٩٩٩ ووضع برنامج لإصلاح المجتمعات المحلية وإقامة العدل لمصلحة أولئك الضحايا بسبل منها إنشاء صندوق تضامن تابع للأمم المتحدة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- | | |
|--|--|
| ١-٥-٢ اعتماد البرلمان لقانون الأحداث وطرق تطبيقه | ٥-٢ تعزيز قدرة قطاع العدل في تيمور - ليشتي |
| ٢-٥-٢ اعتماد قانون بشأن محامي الحق الخاص وتنظيم أول دورة تدريبية لمحامي الحق الخاص الجدد | |
| ٣-٥-٢ زيادة طاقة محكمة الاستئناف من خلال تعيين ٥ قضاة استئناف وطنيين على الأقل | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٢-٥-٤ اعتماد الحكومة خطة لزيادة تطوير قطاع العدل وتنفيذها
- ٢-٥-٥ اعتماد الحكومة خطة استراتيجية لتعزيز نظام السجون وتنفيذها
- ٢-٥-٦ خفض حجم القضايا المتراكمة التي تنتظر المحاكمة من ٧٠٠ قضية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٥١٥ قضية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩

النواتج

- ترؤس اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بقطاع العدل (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف) بهدف تنسيق السياسات المتعلقة بقطاع العدل وتقديم المساعدات الدولية له
- إسداء المشورة إلى الحكومة ومجلس التنسيق، والجهات المانحة، بشأن تنفيذ خطة للعدل لتوجيه زيادة تطوير قطاع العدل، وذلك عن طريق عقد ١٢ اجتماعاً
- تقديم الدعم للحكومة و/أو للسلطات القضائية في تنظيم ٥ حلقات عمل متخصصة لقطاع العدل للموظفين الحكوميين، والعاملين في مجال القضاء، والمحامين، وممثلي المجتمع المدني، بشأن آليات العدالة التقليدية وتحسين الإجراءات الجنائية في مجال قضاء الأحداث وحماية المرأة
- إسداء المشورة بشأن اتخاذ تدابير لتنفيذ سياسات تراعي الفروق بين الجنسين وإجراءات التوظيف في دوائر العدالة والسجون تمهيداً، في جملة أمور، إلى زيادة عدد الموظفين فيها، وذلك عن طريق توفير مشورة الخبراء ونقل أفضل الممارسات إلى الحكومة
- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتعزيز نظام السجون، وذلك عن طريق عقد ١٢ اجتماعاً
- تنظيم برنامج إعلام ودعوة على نطاق الدولة دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة في تعزيز قطاع العدل بما في ذلك إعداد برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، وإصدار نشرات إخبارية أسبوعية، وملصقات، ومنشورات، وغيرها من المواد الدعائية التي توزع وتوضع على المنابر الإعلامية في جميع أرجاء البلد، والمشاركة في أنشطة التوعية المجتمعية، وعقد مؤتمرات صحفية أسبوعية؛ وتنظيم الدورات التدريبية على وسائط الإعلام ودعمها من خلال إشراك الشركاء الإعلاميين المحليين في تدريب الموظفين المحليين العاملين في مكتب الاتصالات والإعلام ٦ مرات سنوياً
- إسداء المشورة للحكومة والجهات المانحة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن رصد مدى التقدم في تنفيذ الاتفاق الدولي من حيث صلته بالعدالة وذلك عن طريق المشاركة في اجتماع واحد رفيع المستوى و ٣ اجتماعات لمتدعي القطاعات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ترؤس اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بقطاع العدل (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف) بهدف تنسيق السياسات المتعلقة بقطاع العدل وتقديم المساعدات الدولية له

العوامل الخارجية

الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الذي سييسر الإصلاحات، ولا سيما إصلاح قطاع العدل، وسيتم إجراء تحقيقات في الجرائم الخطيرة دون أي عائق. ومواصلة تحسين أداء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي نتيجة عملية التوجيه، واستمرار وجود قوات الأمن الدولية. وإظهار الحكومة تقبلاً لعملية تعزيز حقوق الإنسان، واتخاذها خطوات لتقديم تقارير إضافية عملاً بمعاهدات حقوق الإنسان، وموافقتها على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة. والتزام قيادة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي بإضفاء الطابع المؤسسي على التدريب في مجال حقوق الإنسان

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢، قطاع الأمن وسيادة القانون

الفئة	المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون (ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان)	
العدد المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٤
العدد المقترح للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤
صافي التغير	-
ثانياً - شرطة الأمم المتحدة	
العدد المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٤٥
العدد المقترح للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٤٥
صافي التغير	-
ثالثاً - وحدات الشرطة المشكّلة	
العدد المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٠٣
العدد المقترح للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٦٠
صافي التغير	(١٤٣)

رابعاً - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و.أ.ع.م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^١		
قسم دعم قطاع الأمن											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	-	-	١٠	٢	١	-	-	١٣	١	-	١٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	١٠	٢	١	-	-	١٣	١	-	١٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	١	٦	٦	٢	-	-	١٥	٢٨	٤	٤٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٦	٦	٢	-	-	١٥	٢٨	٤	٤٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم دعم إقامة العدل											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	-	٥	-	٢	-	-	٧	-	-	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٥	-	١	-	-	٦	٢	-	٨
صافي التغير	-	-	-	-	(١)	-	-	(١)	٢	-	١
فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	-	٣	١٩	٤	-	-	٢٦	٢٢	١	٤٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٣	١٩	٤	-	-	٢٦	٢٢	١	٤٩
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مفوض الشرطة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	٣	٤	٣	١	-	-	١١	٢٣٠	-	٢٤١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٣	٤	٣	١	-	-	١١	٤٠٣	-	٤١٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧٣	-	١٧٣
مكتب كبير ضباط الاتصال العسكري											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	-	١	-	١	-	-	٢	٩	-	١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	١	-	١	-	-	٢	٩	-	١١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خلية التحليل المشتركة للبعثة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	-	١	١	٣	-	-	٥	-	-	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٢	٢	١	-	-	٥	١	١	٧
صافي التغير	-	-	١	١	(٢)	-	-	-	١	١	٢

مركز العمليات المشتركة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	١	١	١	-	-	٣	-	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	١	١	-	-	٣	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	٤	٣١	٣٢	١٥	-	-	٨٢	٢٩٠	٣٧٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٤	٣٢	٣٣	١٢	-	-	٨١	٤٦٦	٥٥٣
صافي التغير	-	-	١	١	(٣)	-	-	(١)	١٧٦	١٧٦
المجموع الكلي (أولاً - رابعاً)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢ ١٥٩									
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢ ١٩٢									
صافي التغير	٣٣									

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب مفوض الشرطة

نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير

٣٩ - يدير نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير (مد-١) الموارد البشرية والمادية والمالية المتصلة بأداء ضباط شرطة الأمم المتحدة لمهامهم وملاكهم وإيفادهم إلى مقر البعثة وإلى المكاتب الميدانية. ويعمل نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير أيضاً كمفوض شرطة بالنيابة عند غياب مفوض الشرطة ونائب مفوض الشرطة للعمليات، ووفقاً لذلك فإنه يحضر اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في تيمور - ليشتي، كاجتماعات فريق تقييم الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، واجتماعات مع مكتب التحقيقات العامة التابع لها، واجتماعات مع رئيس موظفي ديوان الرئيس، الذي طلب مساعدته أيضاً في تبادل نقاط الاهتمام المتصلة بالشؤون الإدارية لأفراد الأمن المنتدبين إلى الديوان الرئيسي.

٤٠ - وبالإضافة إلى هذا، يقود نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير ويدير وضع وتنفيذ خطط تعزيز القدرات المحلية وخطط التطوير المؤسسي بوجه عام للشرطة الوطنية، وذلك عن طريق طائفة واسعة من العمليات التشاورية التي يشترك فيها شركاء دوليون ووطنيون. ويضطلع نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير بدور خطير في خطة إصلاح الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، ويعمل منسقاً

للتخطيط والتطوير الإستراتيجيين للشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي، بالإضافة إلى تعزيز وزارة الدولة لشؤون الأمن، والإشراف على تنفيذ خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء، وقيّم التقدم المحرز في تنفيذها، لكفالة اتباع نهج شامل في التعزيز المؤسسي والإداري والأمني للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي؛ وإدارة تنفيذ برنامجها للتسجيل والتصديق، بما في ذلك تقديم التوجيه لها لضمان استعداد الشرطة وقدرتها على الاضطلاع مرة أخرى بمهام حفظ الأمن العام في تيمور - ليشتي.

٤١ - ويتولى نائب مفوض الشرطة أيضاً تنسيق وتوجيه الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المختلفين لتطوير الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي لتصبح قوة شرطة فعالة وكفؤة. وعُقد عدد من الحلقات الدراسية مع قادة الشرطة الوطنية حيث عُرضت خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء ونوقشت. ووجه قادة تيمور - ليشتي الدعوة لنائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير لعرض الخطة ومناقشتها في الوزارات ومع وزراء الدولة واللجان البرلمانية. وتُعقد أيضاً اجتماعات مع ممثلين من البلدان التي توفر المساعدة إلى الشرطة الوطنية على أساس ثنائي. والغرض من هذه الاجتماعات هو التنسيق والإحاطة لتجنب الازدواجية أو حدوث تعارض في الأعمال الرامية إلى إعادة تشكيل الشرطة الوطنية. ٤٢ - ويقدم نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير أيضاً إحاطات إلى الهيئة الدبلوماسية في ديلي بشأن التقدم المحرز في الشرطة الوطنية على صعيد اختيار أفراد الشرطة الوطنية وإعادة تشكيلها. وتمكن أقدمية نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير من إجراء مناقشات فنية، وتكفل استمرار قيادة الأمم المتحدة لعملية إعادة التشكيل بالمستوى الملائم.

٤٣ - وبالنظر إلى المسؤوليات المحددة لنائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير في تنفيذ ولاية البعثة التي تستلزم خدمات ضابط شرطة دولي رفيع المستوى ويتمتع بالخبرة، وبالنظر إلى نطاق المهام التي يقوم بها شاغل الوظيفة، فإنه يُقترح الإبقاء على الوظيفة على مستوى الرتبة مد-١.

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ١٧٣ وظيفة

٤٤ - بالنظر إلى الإبقاء على أفراد شرطة الأمم المتحدة البالغ عددهم ٦٠٥ فرداً، منهم ١٠٤٥ ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٥٦٠ من أفراد الشرطة المشكلة، يُقترح إنشاء ١٧٣ وظيفة لمساعدين لغويين وطنيين (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) يتفرغون لتقديم الدعم لضباط شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة. وسيتولى شاغلو الوظائف توفير خدمات الترجمة التحريرية والشفوية من التيتوم والبرتغالية والانكليزية وإليها؛ ومساعدة الشرطة في تجهيز التقارير والرسائل الرسمية خلال التحقيقات وفي تحضير القضايا لتقديمها إلى سلطات الادعاء الوطنية، وخلال برامج التدريب التي تجري بكلية

الشرطة وغيرها من مراكز التدريب، وخلال دوريات شرطة الأمم المتحدة والزيارات المجتمعية، وفي الاضطلاع بمهام إدارة المرور؛ ومساعدة ضباط شرطة الأمم المتحدة الذين سيتواجدون مع الشرطة الوطنية في أقسام الشرطة بغية توجيههم ونقل المهارات والمعارف إليهم.

قسم دعم إقامة العدل

الموظفون الدوليون: تخفيض وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادةوظيفتين

٤٥ - في أعقاب استعراض ملاك موظفي قسم دعم إقامة العدل، يُقترح إلغاء وظيفة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) وإنشاء وظيفتين لمساعدين لغويين وطنيين بدلاً منها (من موظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين) لدعم الموظف الأقدم للشؤون القضائية (ف-٥) وموظفي الشؤون القضائية الأربعة (ف-٤) في إسداء المشورة إلى حكومة تيمور - ليشتي وكبار المسؤولين من قطاعات العدل والخدمة المدنية. وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تضم خلية ترجمة تحريرية وشفوية، فإن موظفيها يعملون فوق طاقتهم ويكاد يكون من المستحيل الاستعانة بهم لتقديم خدماتهم في أحد الاجتماعات خلال مهلة قصيرة. وسيتولى المساعدون اللغويون مسؤولية كفالة الوفاء باحتياجات الترجمة الشفوية في الوقت المناسب وبصورة تتسم بالكفاءة والفعالية في سبيل ضمان تحقيق ولاية البعثة.

خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٤٦ - في أعقاب استعراض احتياجات خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة من الموظفين، يُقترح إنشاء وظيفة لمساعد لغوي (من موظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين) لترجمة الوثائق الحساسة والسرية في إطار زمني ملائم في سبيل مساعدة كبار الموظفين في تحليل الأخطار التي تهدد أفراد الأمم المتحدة وأصولها، وولاية البعثة وأمن تيمور - ليشتي؛ وإنشاء وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة لتعزيز قدرة الخلية على الاتصال وجمع المعلومات من المصادر الخارجية، وجمع المعلومات ذات الصلة من داخل البعثة، وإدخال البيانات الأساسية وكتابة المذكرات، بالإضافة إلى تحسين قدرة الخلية على نشر المعلومات.

العنصر ٣: الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

٤٧ - خلال فترة ما بعد الانتخابات، سيكون لدعم الحوكمة وتقديم المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي الواسع النطاق أهمية تفوق حتى أهميتها سابقاً، حيث تشكل هذه المجالات عناصر هامة للغاية من الإستراتيجية الأوسع نطاقاً لتعزيز السلام والاستقرار. ونظراً لأن الاتفاق الدولي سيظل يمثل الأداة الأساسية لتنسيق الموارد، باعتباره إطاراً برامجياً مركزاً له أولويات مشتركة بين الحكومة والمجتمع الدولي، فإن البعثة ستواصل، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم التنفيذي الأولي لأمانة الاتفاق التي تقودها الحكومة.

٤٨ - وفي إطار مجال الحوكمة/القدرة المؤسسية/التنمية، وهو مجال رئيسي يتمتع بالأولوية، ستواصل البعثة إسداء المشورة التقنية المستقلة الرفيعة المستوى إلى مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة بالبلد وغير ذلك من الشركاء في التنمية. وستقدم البعثة المساعدة إلى أجهزة السيادة المختلفة في زيادة توطيد العملية الديمقراطية (بما في ذلك تقديم الدعم السياسي والقانوني)؛ وتقديم الدعم إلى الحكومة والمؤسسات ذات الصلة، بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الآخرين، في تصميم سياسات وإستراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي؛ والعمل كمجمع للنصح المستقل في مجالات الحوكمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

٤٩ - أما في المجال الإنساني، فينصب التركيز بصفة رئيسية على دعم صياغة السياسات وتنفيذها من أجل تسوية حالة المشردين داخلياً وضمان الحصول بشكل منصف على المساعدة الإنسانية، لاسيما بالنسبة لأكثر شرائح السكان ضعفاً. ومن خلال آلية التنسيق الإنساني المتكاملة التي تجمع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع وكالات العمل الإنساني التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والحكومة لإيجاد حلول دائمة واستجابة تشمل عدة قطاعات. وستبذل جهود متزايدة لدعم التأهب للكوارث والتخطيط للطوارئ على المستوى الوطني.

٥٠ - ولضمان تحقيق التكامل بين جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري) أهمية حاسمة لضمان تحقيق استجابة متسقة للتحديات المعقدة التي تغطي نطاقاً من المسائل المتداخلة المتعلقة بالأمن والشؤون الإنسانية والحوكمة والتنمية. وستقام علاقات أقوى بين البعثة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمواصلة تعزيز تنمية زعامة المرأة وتوفير الدعم للمجموعة البرلمانية النسائية.

- ١-٣ إحراز تقدم نحو إقامة دولة ومؤسسات حكومية ١-٣-١ امتثال ديوان الرئاسة والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي والبرلمان الوطني للمبادئ الدستورية التي تدعم الفصل بين السلطات ديمقراطية قادرة على البقاء في تيمور - ليشتي.
- ٢-١-٣ صياغة الحكومة واعتمادها لسياسات لقطاعات الحكم الرئيسية، بما في ذلك سياسات اللامركزية والحكم المحلي، ووسائل الإعلام، والشفافية والمساءلة، والعملية الانتخابية، ومشاركة المجتمع المدني والخدمة المدنية
- ٣-١-٣ سن البرلمان لقوانين في قطاعات الحكم الرئيسية، بما يشمل اللامركزية والحكم المحلي، ووسائل الإعلام، والشفافية والمساءلة، والعملية الانتخابية، ومشاركة المجتمع المدني، والخدمة المدنية

النواتج

- إسداء المشورة بشأن المسائل الدستورية عن طريق تزويد الرئيس والحكومة والبرلمان والقطاع القضائي بإحاطات عن السياسات العامة استناداً إلى تحليل مفصل للممارسات الدستورية والقانونية
- إسداء المشورة إلى الحكومة وسائر العناصر الفاعلة الرئيسية بشأن إصلاح الخدمة المدنية، بما في ذلك بناء القدرات عن طريق البحث والتحليل وتقديم الإحاطات عن السياسات العامة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إسداء المشورة إلى الحكومة ومؤسسات الدولة وغيرها من العناصر الفاعلة الرئيسية بشأن مسائل الشفافية والمساءلة، بما في ذلك المشورة بشأن إنشاء آليات فعالة للرقابة استناداً إلى استعراضات مفصلة للقواعد عن طريق البحث والتحليل وتقديم الإحاطات عن السياسات العامة
- إسداء المشورة إلى الحكومة ومؤسسات الدولة عن طريق البحث والتحليل وتقديم الإحاطات عن السياسات العامة استناداً إلى تحليل مفصل للسياسات القائمة والناشئة بشأن اللامركزية والحكم المحلي بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
- إسداء المشورة بشأن صياغة خطة عمل وطنية شاملة عن العنف الجنساني، وخطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنسيقها وصياغتها، وذلك بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- إسداء المشورة بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في الخطة الإنمائية الوطنية وتيسير ذلك الإدماج

- إقامة مركز موارد للمجموعة البرلمانية النسائية عن طريق توفير الكتب والمنشورات وإسداء المشورة، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- المشاركة في رئاسة لجنة جنسانية مع رئيس الوزراء ونائب الممثل الخاص للأمم المتحدة العام لدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية
- إسداء المشورة إلى المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات الدولة بشأن الآليات الكفيلة بضمان مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام بشكل أكبر في حكم البلد، بما في ذلك وضع إطار قانوني شامل لوسائل الإعلام؛ ووضع قانون منقح بشأن المجتمع المدني، مما يشمل إدراج أحكام بشأن مشاركة مؤسسات الدولة؛ ومؤسسات تدريب الصحفيين وقانون حرية الإعلام
- إسداء المشورة إلى الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات (الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات) بشأن إنشاء آلية لوضع نظام وعمليات انتخابية فعالة، بما يشمل وضع إجراءات انتخابية واضحة وعادلة، وإقامة نظام كامل وموثوق به للتسجيل، وبرنامجاً لبناء قدرات هيئات إدارة الانتخابات
- عقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء الدوليين في التنمية من أجل التعاون والتنسيق معهم حسب الضرورة بخصوص مشاريع وبرامج الحوكمة القائمة، من قبيل مشروع إصلاح الخدمة المدنية، والمشروع الإعلامي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع بناء القدرات للمجتمع المدني، ومشروع البرلمان والديوان الرئاسي، وبرنامج دعم الحكم المحلي، ومشروع دعم الانتخابات
- إسداء المشورة إلى الحكومة والجهات المانحة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق المشاركة في اجتماع رفيع المستوى و ٣ اجتماعات لأحد المتتديات المتعددة القطاعات بهدف رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الدولي من حيث صلته بالحوكمة الديمقراطية
- تقديم برنامج للإعلام والدعوة على النطاق الوطني دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك إعداد برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج فيديو إعلامية شهرية، وإصدار نشرات إخبارية أسبوعية، وملصقات، ومنشورات، وغير ذلك من المواد الدعائية التي توزع وتوضع على منابر الإعلام في شتى أنحاء البلد؛ والمشاركة في أنشطة التوعية المجتمعية، وعقد المؤتمرات الصحفية الأسبوعية؛ وتنظيم الدورات التدريبية على وسائل الإعلام ودعمها، عن طريق إدراج الشركاء الإعلاميين المحليين في تدريب الموظفين المحليين العاملين بمكتب الاتصالات والإعلام ٦ مرات سنوياً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٢-١ إمكانية حصول أكثر أفراد السكان ضعفاً (والمقدّر عددهم بـ ٧٠.٠٠٠ مشرد داخلياً و ٣٠٠.٠٠٠ شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي)، بما يشمل المتأثرين بالكوارث الطبيعية والأزمات، على المساعدة الإنسانية وفقاً لاحتياجاتهم (١٠٠ في المائة ممن يحتاجون إلى مساعدة لإنقاذ الحياة وفقاً لاحتياجاتهم المقدّرة)	٣-٢ تحسين الأوضاع الإنسانية في تيمور - ليشتي
٣-٢-٢ عودة ١٠ في المائة من المشردين داخلياً وعددهم ٧٠.٠٠٠ شخص إلى ديارهم أو نقلهم إلى مأوى بديل أكثر استدامة	
٣-٢-٣ وضع المديرية الوطنية لإدارة الكوارث لخطط للطوارئ وخطط تنفيذية وتنفيذها لها	

النواتج

- التنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، وإسداء المشورة إليهم، عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية، والتنسيق مع الجهات المانحة وإسداء المشورة إليها عن طريق عقد اجتماعات شهرية في مجال المساعدة الإنسانية تستهدف أكثر فئات السكان ضعفاً
- إسداء المشورة بشكل منتظم إلى الحكومة، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات المعونة الدولية، بشأن التنفيذ المستدام لخطة وطنية للتصدي لمخاطر الكوارث
- القيام بالدعوة بشكل منتظم، بما في ذلك ممارسة أنشطة الدعوة مع الحكومة، والمواظبة على إدارة المعلومات من أجل حشد وتنسيق الاستجابة الإنسانية الفعالة
- تقديم برنامج للإعلام والدعوة على نطاق الدولة دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك إعداد برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج إعلامية شهرية بأفلام الفيديو، وإصدار نشرات إخبارية أسبوعية، وملصقات، ومنشورات، وغير ذلك من المواد الدعائية التي توزع وتوضع على منابر الإعلام في شتى أنحاء البلد؛ والمشاركة في أنشطة التوعية المجتمعية، وعقد المؤتمرات الصحفية الأسبوعية، وتنظيم الدورات التدريبية على وسائل الإعلام ودعمها، عن طريق إدراج الشركاء الإعلاميين المحليين في تدريب الموظفين المحليين العاملين بمكتب الاتصالات والإعلام ٦ مرات سنوياً
- إسداء المشورة إلى الحكومة والجهات المانحة الدولية والفريق القطري للأمم المتحدة، عن طريق المشاركة في اجتماع رفيع المستوى و ٣ اجتماعات لأحد المنتديات المتعددة القطاعات بهدف رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الدولي من حيث صلته بالمساعدة الإنسانية

الإيجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٣ إحرار تقدم في الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي	٣-٣-١ تنفيذ الحكومة لسياسات أكثر فعالية تناصر الفقراء من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وهو ما يقاس بعدد الأشخاص الذين انتقلوا إلى ما فوق خط الفقر
	٣-٣-٢ تحسين نظم تطبيق الميزانية الوطنية لتحسين تقديم الخدمات كما يتضح من قيام الوزارات بإنفاق الموارد المالية المخصصة في الميزانية الوطنية والموارد
	٣-٣-٣ تعزيز فرص توظيف الشباب في ديلي والمقاطعات، وهو ما يقاس بالزيادة في حجم تشغيل الشباب والأعمال الحرة

النواتج

- إسداء المشورة بشكل منتظم للحكومة، عن طريق الأفرقة العاملة التسعة للخطة الإنمائية الوطنية التي وضعتها وزارة الاقتصاد والتنمية، بشأن التنفيذ الفعال للخطة الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وإستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر، والطريق إلى الأمام
- إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزير الدولة للموارد الطبيعية، بشأن الاستغلال الفعال لإيرادات النفط والغاز في مشاريع أو برامج تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي
- إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزارة المالية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، بشأن إدارة الميزانية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات المعونة الدولية
- إسداء المشورة بشأن إدماج البرامج القطرية للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في خطة التنمية الوطنية، عن طريق المشاركة في الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأفرقة العمل التسعة التابعة للخطة الإنمائية الوطنية
- إسداء المشورة وتيسير الدعم الدولي لبناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية غير الحكومية
- إسداء المشورة إلى الحكومة، والجهات المانحة الدولية، وفريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق المشاركة في اجتماع رفيع المستوى و ٣ اجتماعات لأحد المنتديات المتعددة القطاعات بهدف رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الدولي من حيث صلته بالانتعاش والنمو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ خطة عمل ترمي إلى خلق فرص عمل للشباب عن طريق المشاركة في الأفرقة العاملة بالحزب الديمقراطي الوطني والبرنامج الوطني لتوظيف الشباب وتطوير المهارات التابع لوزارة العمل ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إسداء المشورة، بشأن تنقيح السياسات والتشريعات التي تنهض بالاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزارة الاقتصاد والتنمية
- دعم اللجنة الرئاسية للحد من الفقر واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالشؤون الجنسانية، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة

العوامل الخارجية

أن يبقى الوضع السياسي مستقرًا؛ وأن يوفر المجتمع الدولي التنمية والمساعدة الإنسانية؛ وأن تستمر الحالة الأمنية في التحسن، وأن يُحرَز تقدم على صعيد الحوكمة السياسية والاقتصادية أو أن يتم الإبقاء على هذا التقدم

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، الحوكمة، والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

١												
الموظفون الدوليون												
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
مكتب المساعدة الانتخابية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
مكتب دعم الحوكمة الديمقراطية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٧	-	١	١٠	١	٦	-	-	١٨	٨	٢	٢٨	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ (٢)	-	١	١٠	١	٥	-	-	١٧	١٢	٣	٣٢	
صافي التغير	-	-	-	-	(١)	-	-	(١)	٤	١	٤	
وحدة الشؤون الإنسانية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٧	-	-	١	١	١	-	-	٣	١	-	٤	

الموظفون الدوليون										
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون المدنيون
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	-	١	١	١	-	-	٣	١	٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة الشؤون الجنسانية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٧	-	-	١	-	-	-	-	١	٢	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	-	١	-	-	-	-	١	٢	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٧	-	١	١٢	٢	٧	-	-	٢٢	١١	٣٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	١	١٢	٢	٦	-	-	٢١	١٥	٣٩
صافي التغير	-	-	-	-	(١)	-	-	(١)	٤	٤

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب دعم الحوكمة الديمقراطية

الموظفون الدوليون: تخفيض وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٥١ - تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لمكتب دعم الحوكمة الديمقراطية في الرصد المنتظم للتقدم الذي تحرزه كافة القطاعات ذات الصلة بموضوع الحوكمة بغية إسداء المشورة في مجال السياسات للممثل الخاص ودعمه فيما يضطلع به من مساهمة حميدة.

٥٢ - ويضم ملاك الوظائف المعتمد لمكتب دعم الحوكمة الديمقراطية سبعة موظفين للبحوث والرصد (٥ موظفين فنيين وطنيين واثنتان من متطوعي الأمم المتحدة) يتولون المسؤولية عن جمع المعلومات وعن رصد وتقييم التقدم المحرز في تطوير القدرات المؤسسية في أربع من مؤسسات الدولة وهي ديوان الرئيس والبرلمان الوطني، ومكتب رئيس الوزراء،

ومكتب الأمين، فضلا عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويفتقر المكتب إلى القدرات اللازمة لرصد الحوكمة المحلية خارج ديلي.

٥٣ - وبغية رصد التقدم المحرز على مستوى المقاطعات، يُقترح أن يعزز المكتب من خلال إنشاء ٤ وظائف لموظفي رصد إقليمي (موظفون فنيون وطنيون) وأن تكون مواقعهم في المكاتب الإقليمية في كل من كوفاليمبا، وبوبونارو، وأويكوسي وباوكاو. وسيغطي كل موظف فني وطني ثلاث مقاطعات في المتوسط، بحيث يرصد حالة الحوكمة المحلية ويقدم الدعم للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية. ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة موظف معني بالحوكمة الديمقراطية (من متطوعي الأمم المتحدة) لمعاونة مستشاري إدارة الانتخابات (ف-٤) ورصفائهم الوطنيين في استعراض السياسات والإجراءات الانتخابية، وفي تنفيذ برامج التدريب وحملات توعية الناخبين وفي رصد الأنشطة ذات الصلة بالانتخابات التي تقوم بها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

٥٤ - وعلاوة على ذلك، يُقترح، تأسيسا على استعراض الدعم الإداري المقدم للمكتب، إلغاء وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية).

العنصر ٤: الدعم

٥٥ - سيقدم عنصر دعم البعثة، خلال فترة الميزانية، خدمات لوجستية وإدارية وأمنية فعالة وتتسم بالكفاءة، دعما لتنفيذ ولاية البعثة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمة، فضلا عن تحقيق المكاسب الناتجة عن الكفاءة. وسيجري تقديم الدعم للقوام المأذون به، البالغ ١٠٤٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ٥٦٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، فضلا عن ملاك الموظفين المدنيين الفنيين المكون من ٤٤٤ موظفا دوليا و ٩٧٣ موظفا وطنيا و ١٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة. وسيشتمل نطاق الدعم على جميع خدمات الدعم بما في ذلك تنفيذ برنامجي السلوك والانضباط وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، والرعاية الصحية، وصيانة وإنشاء مرافق المكاتب والإيواء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات الجوية وعمليات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على نطاق البعثة.

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤ توفير الدعم لوجستي وإداري وأمني للبعثة يتسم بالفعالية والكفاءة	١-٤-١ الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا
	١-٤-٢ انخفاض حوادث المركبات بنسبة ١٥ في المائة من مجموع الحوادث الكلي أي من ٣٤٥ حادثاً خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢٩٣ حادثاً خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

الناتج

ادخال تحسينات على الخدمة

- المحافظة على معايير العمل الأمنية الدنيا في كافة مباني البعثة، بما في ذلك تركيب نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة ولصق رقائق مانعة للتشطي على جميع النوافذ الخارجية والداخلية
- تنظيم حملة سنوية لتوعية السائقين بشأن سلامة الطرق موجهة إلى جميع أفراد البعثة المأذون لهم بقيادة المركبات المملوكة للأمم المتحدة
- تنفيذ برامج لحماية البيئة وتطبيق نظم لتصريف مياه المجاري لجميع مواقع البعثة البالغة ١٤١ موقعا
- صيانة القدرة في مجال المعلومات الجغرافية من أجل توفير خدمات رسم الخرائط وإعدادها على مستوى البلد بأكمله لجميع عناصر البعثة وغيرها من الوكالات الشريكة، ويشمل ذلك بيانات الطرق والجسور على طول مسارات الإمداد الأربعة الرئيسية و ١٣ مساراً فرعياً للإمداد
- إجراء الإصلاحات الرئيسية للبنية التحتية القائمة للنقل البري، حسب الاقتضاء، بهدف تمكين جميع عناصر البعثة التي جرى نشرها، ومن بينها شرطة الأمم المتحدة وضباط مجموعة الاتصال العسكري، من مواصلة التحركات الخاصة بالعمليات
- نشر طائفة عمودية مخصصة للبحث والإنقاذ ذات قدرة على عمليات الإجلاء الطبي الجوي لكافة أفراد البعثة في تيمور - ليشتي

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- إجراء عمليات التمرکز والتناوب والإعادة للوطن لما يقدر بـ ٥٦٠ فرداً من أفراد وحدة الشرطة المشكلة، و ١٠٤٥ فرداً من أفراد الشرطة التابعة للأمم المتحدة و ٣٤ ضابطاً من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن الاكتفاء الذاتي بشأن ٥٦٠ فرداً من أفراد وحدة الشرطة المشكلة وتقديم تقارير عن ذلك
- توفير حصص الإعاشة ومياه الشرب لما مجموعه ٥٦٠ فرداً من أفراد وحدة الشرطة المشكلة

- إدارة ١ ٥٥٦ فردا في المتوسط من الأفراد المدنيين (منهم ٤٤٤ موظفا دوليا، و ٩٧٣ موظفا وطنيا و ١٩٩ من متطوعي الأمم المتحدة)
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما يشمل التدريب، والوقاية، والرصد، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات العلاجية عند ارتكاب أفعال سوء السلوك

المرافق والبنية التحتية

- تشييد/تحسين مباني المرافق العامة والمباني الخاصة بالأمن، ومباني أخرى متنوعة، وإقامة البنية التحتية للمرافق العامة ومرافق الإمداد بالمياه وتخزينها في ١٤١ موقعا و ٥٥ من قطع الأراضي على نطاق منطقة البعثة
- صيانة المعسكرات من أجل ٥٦٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة في كل من ديلي، وباوكاو ومالينا
- صيانة أماكن العمل في مركز الدعم الإقليمي في أربعة مواقع رئيسية هي (باوكاو، وسواي، ومالينا، وأويكوسي)
- صيانة ٤ مدارج طائرات للسماح بالتشغيل الآمن للطائرات المتوسطة الحجم الثابتة الأجنحة التي تستغرق مدة قصيرة في الإقلاع والهبوط وفقا لقواعد الطيران البصري فمرا
- صيانة أماكن مزارع البعثة في ثكنات أوبريغادو في ديلي، بغية تحقيق النشر الكامل لأفراد الشرطة المدنية والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعة للأمم المتحدة
- صيانة مباني مكتب "الاتصال مع مراكز القيادة الخلفية" في داروين، بأستراليا

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٨٦٤ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ثلاث مركبات مدرعة، عن طريق ورشة في ديلي وأربع ورش في أقاليم البلد
- توفير الوقود والزيت والشحوم لما يبلغ في المتوسط ٨٦٤ مركبة تملكها الأمم المتحدة و ١٤٣ مركبة مملوكة للوحدات

النقل الجوي

- صيانة وتشغيل خمس طائرات تجارية ذات أجنحة دوارة وطائرتين ذوات أجنحة ثابتة في موقع واحد في منطقة البعثة في مطار ديلي، بما في ذلك خدمات الإنقاذ والإجلاء الطبي الجوية
- توفير الزيت والوقود والشحوم لخمس طائرات ذوات أجنحة ثابتة

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة من السواتل تتألف من ١٢ مركزا للمحطات الأرضية في ديلي لها قنوات اتصال مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، و ١٨ موقعا نائيا ضمن منطقة البعثة لتوفير الاتصالات الصوتية والاتصالات عبر الفاكس، وعن طريق نقل البيانات، والتداول عن طريق الفيديو

- دعم وصيانة شبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي المرسل والمستقبل ذات التردد العالي جدا (VHF) والتردد العالي (HF)، مكونة من ٥٤ جهازا لإعادة الإرسال و ١٣٧ محطة قاعدية ذات تردد عال جدا (VHF)، و ٧٩ محطة قاعدية ذات تردد عالي (HF)، و ٩١١ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة ذات التردد العالي جدا (VHF) و ٥٢٣ من الأجهزة ذات التردد العالي (HF) و ٢٧٥٤ جهازا من الأجهزة اللاسلكية اليدوية
- دعم وصيانة شبكة هاتفية قادرة على تحويل المكالمات الهاتفية آليا من جميع أرجاء منطقة البعثة، تشمل ٢٥٠٠ هاتف
- دعم وصيانة نظام اتصالات سلكية ولاسلكية متنقل وقابل للنشر
- دعم وصيانة استوديو لإنتاج البرامج الإذاعية في ديلي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ٣٠ شبكة محلية واسعة و ٦٠ خادوما، و ١٥٦٢ حاسوبا مكتيبيا، و ٥١٤ حاسوبا حجرياً، و ٢٣٥ طابعة، و ٤٣ وحدة متعددة الأغراض، و ٦٠ مرسلا، في ٦٠ موقعا داخل منطقة البعثة، وهي أجهزة مترابطة فيما بينها وقادرة على الاتصال بالشبكة الواسعة للأمم المتحدة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرفق طبي معزز من المستوى الأول لديه إمكانية إجراء العمليات الجراحية و ٤ مستويات في أربعة مواقع
- تشغيل ومواصلة خدمتي مشورة وفحص على أساس طوعي وسري بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة
- وضع برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع المراقبين العسكريين، وأفراد الشرطة، والموظفين المدنيين، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران

الأمن

- توفير الحماية الشخصية لرئيس البعثة وغيره من كبار مسؤولي البعثة المعينين والزائرين
- توفير الإرشاد الأمني في أماكن الإقامة والقيام، عند الاقتضاء، بإجراء تقييم للمواقع من أجل ٣٤ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان، و ٤٤٤ موظفا دوليا و ١٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة
- توفير مراقبة الدخول والخروج وأمن المنطقة المحيطة على مدار الساعة في مقر البعثة ومراكزها الإقليمية

العوامل الخارجية

قدرة البائعين على الإمداد بالسلع والخدمات على النحو المنصوص عليه في العقود

الجدول ٥
الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون الدوليون										
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة المجموع
شعبة دعم البعثة مكتب الرئيس										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	١	٣	٤	٦	-	-	١٤	١٣	٣٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	٣	٤	٦	-	-	١٤	١٣	٣٠
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المكاتب الإدارية الإقليمية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	-	٤	٤	-	-	٨	٤	١٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	-	٤	٤	-	-	٨	٤	١٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات الإدارية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	٧	١٧	٥٠	-	-	٧٤	٨٣	١٩٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	٨	٢٢	٥٤	-	-	٨٤	٨٤	٢٠٩
صافي التغير	-	-	١	٥	٤	-	-	١٠	١	١١
خدمات الدعم المتكاملة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	٨	٢١	٨٩	٢	-	١٢٠	٢٣٨	٤٣١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	٨	٢٠	٩٢	٣	-	١٢٣	٢٥٥	٤٥٤
صافي التغير	-	-	-	(١)	٣	١	-	٣	١٧	٢٣
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	١	١٨	٤٦	١٤٩	٢	-	٢١٦	٣٣٨	٦٧١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١٩	٥٠	١٥٦	٣	-	٢٢٩	٣٥٦	٧٠٥
صافي التغير	-	-	١	٤	٧	١	-	١٣	١٨	٣٤

الموظفون الدوليون											
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
فريق السلوك والانضباط											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	٢	-	-	-	-	٢	٢	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	٢	-	-	-	-	٢	٢	١	٥
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	١	١	١	-	-	٣	-	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	١	١	-	-	٣	-	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	٣	١	١	-	-	٥	٢	-	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	٣	١	١	-	-	٥	٢	١	٨
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
شعبة الأمن^(ج)											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	٢	١١	٤٠	-	-	٥٣	٦٩	-	١٢٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	٢	١١	٤٠	-	-	٥٣	٦٩	-	١٢٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	١	-	١	-	-	٢	١	١	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	-	١	-	-	٢	٢	٢	٦
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	٢
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	١	٢٣	٥٧	١٩٠	٢	-	٢٧٣	٤١٠	١١٨	٨٠١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	٢٤	٦١	١٩٧	٣	-	٢٨٦	٤٢٩	١٢٣	٨٣٨

الموظفون الدوليون										
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	فئة الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة
صافي التغير	-	-	١	٤	٧	١	-	١٣	١٩	٥
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	-	١	١	١	-	-	٣	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	١	١	-	-	٣	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	-	١	٢٤	٥٨	١٩١	٢	-	٢٧٦	٤١٠	١١٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	٢٥	٦٢	١٩٨	٣	-	٢٨٩	٤٢٩	١٢٣
صافي التغير	-	-	١	٤	٧	١	-	١٣	١٩	٥

(أ) يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) يشمل ٧ وظائف (واحدة من الرتبة ف-٥، كبير مستشاري الأمن، وواحدة من الرتبة ف-٤، لنائب كبير مستشاري الأمن، وواحدة من الرتبة ف-٣ (لموظف تنسيق الأمن الميداني) و ٤ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، ولمساعدتي الأمن/مشغلي اللاسلكي) تمول عن طريق ترتيبات تقاسم تكاليف فريق الأمم المتحدة القطري.

شعبة دعم البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة ١٣ وظيفة

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٩ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٥ وظائف

٥٦ - تعزّي الزيادة البالغة ٣٧ وظيفة في شعبة دعم البعثة إلى إنشاء ٣٢ وظيفة (١٣ وظيفة دولية: واحدة من الرتبة ف-٤، و ٣ من الرتبة ف-٣، وواحدة من الرتبة ف-٢، و ٧ من فئة الخدمة الميدانية وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة في الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكاملة.

الخدمات الإدارية

٥٧ - تعزى الزيادة البالغة أربع وظائف في مجال الخدمات الإدارية إلى إنشاء ١١ وظيفة (واحدة من الرتبة ف-٤، و ٣ من الرتبة ف-٣، و ٢ من الرتبة ف-٢، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية وموظف وطني واحد) في مكتب رئيس الخدمات الإدارية، وقسم الموارد البشرية، وقسم الخدمات الطبية، كما سيلبي تفصيله في الفقرات من ٥٨ إلى ٦٧.

مكتب رئيس الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٥٨ - ويكون كل من مستشار الموظفين (ف-٣) مدعوماً من مساعد مستشار الموظفين (من متطوعي الأمم المتحدة) تابعين إدارياً لرئيس الخدمات الإدارية. وتزداد مسؤوليات ومهام مستشاري الموظفين باطراد ويعزى ذلك إلى أعمال العنف المتقطعة وغير المتوقعة وما يترتب عليها من تدهور في الحالة الأمنية العامة تنجم عنه زيادة أفعال التخريب المرتكبة ضد المركبات المملوكة للأمم المتحدة وممتلكات موظفيها، مما أدى إلى ارتفاع مستويات التوتر النفسي بين الموظفين، وحالات التوتر اللاحق للصدمة وزيادة وتيرة المشاكل النفسية بين الموظفين.

٥٩ - وأثر افتقار البلد إلى مراكز الاستشارات المتخصصة التي يعمل بها أشخاص محترفون ومؤهلون في مجال الصحة العقلية على الصحة العقلية للموظفين ولا سيما الوطنيين منهم ومعاليهم، مع قيام مستشاري موظفي البعثة وحدهم بتقديم خدمات الصحة العقلية ليس لموظفي البعثة فحسب، بل أيضاً لموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٦٠ - ويعمل مستشارو الموظفين حالياً على أساس ٢٤ ساعة في الأسبوع، مع تقديم الخدمات لما يبلغ متوسطه ٤٠ موظفاً في الأسبوع، أو ١٣ موظفاً مقابل كل مستشار، وحيث تعقد العديد من جلسات الاستشارات بعد ساعات العمل الرسمية. ويُقترح، من أجل تنظيم استجابات البعثة لمعالجة التوتر، تعزيز مهمة تقديم المشورة النفسية للموظفين عن طريق إنشاء وظائف تشمل مستشار موظفين (ف-٤)، وموظف معني بالرفاه (فئة الخدمة الميدانية) ومستشارين اثنين للموظفين بشأن حالات التوتر (من الموظفين الوطنيين).

٦١ - وسيتولى مستشار الموظفين الأقدم (ف-٤) بوصفه رئيس وحدة استشارات الموظفين، مسؤولية التنسيق الشامل لعملية معالجة التوتر، ويشمل ذلك الاستجابة في مجال الاستشارة في البعثة والإشراف الإداري على مستشاري الموظفين الآخرين؛ كما يتولى تقديم المشورة إلى إدارة البعثة بشأن أفضل الممارسات في مجال معالجة التوتر. بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالاستشارات والرفاه، وسيقدم الإشراف السريري بغية وضع المعايير الفنية لعمل الوحدة ورصدها وتعهدتها. وسوف يساعد موظف معني بالرفاه (فئة الخدمة الميدانية) فضلا عن اثنين من موظفي الاستشارات في مجال التوتر (من الموظفين الوطنيين) بغية تعزيز الاستجابة لمعالجة التوتر بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين، بمن فيهم مستشارة لمعالجة مجموعة المشاكل النفسية التي كثيرا ما يعاني منها الموظفون ومُعاليهم مما يؤثر سلبا على أدائهم لعملهم وحياتهم الشخصية.

٦٢ - وتؤدي الموظفات الوطنيات في البعثة أدوارا متعددة في منازلهن. بما في ذلك كسب العيش ورعاية الأسرة. وتفيد التقارير بأن بعض معاليهن يعانون من الصدمة النفسية بسبب التشرد الداخلي، والعنف الأسري، وتعرض الأطفال للاعتداء البدني و/أو الجنسي، والخيانة الزوجية، وزواج الأب من زوجة ثانية. وتعرض الموظفات أنفسهن أيضا إلى صعوبات متزايدة تعزى إلى الأعباء المالية الواقعة عليهم والناجمة عن التشرد المستمر والافتقار إلى فرص العمل وإلى الاحتياجات الأساسية الأخرى من قبيل خدمات الرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي. ويظل عدد الموظفات الوطنيات اللاتي يسعين للحصول على خدمات الاستشارات منخفضا. وتفضل غالبية الموظفات الوطنيات أن يتلقين خدمة الاستشارات من مستشارة على الرغم من جهود وحدة استشارات الموظفين في تنفيذ برنامج توعية يشمل زيارات منتظمة متعلقة بالرفاه للموظفات لمناقشة مشاكلهن.

٦٣ - وسيسهم إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين أيضا في بناء القدرة الوطنية، بحيث يتمكن شاغلا الوظيفتين لاحقا من تقديم خدمات الدعم النفسية للعدد الكبير من السكان المصابين بالصدمة والمساعدة في شفائهم من الصدمات الرئيسية والإسهام الفعال في عملية بناء الأمة.

٦٤ - ويشمل ملاك الموظفين المعتمد لمكتب رئيس الخدمات الإدارية أيضا وظيفة مترجم/مترجم شفوي (ف-٣) يدعمه ستة مترجمين/مترجمين شفويين (من فئة الخدمة الميدانية)، اثنان لكل لغة (البرتغالية، والتيتوم والباهاسا الاندونيسية)، ووظيفة مترجم/مترجم شفوي (من متطوعي الأمم المتحدة)، وأربعة وظائف لمساعدين لغويين من موظفي الخدمات العامة الوطنيين لتقديم خدمات الترجمة والترجمة الشفوية المركزية للبعثة.

٦٥ - ونظرا للبيئة المتعددة اللغات التي تعمل فيها البعثة، والحجم الكبير للوثائق المطلوبة من أجل المحافظة على الاتصالات الفعالة مع السلطات الوطنية بشأن المسائل الفنية والمتعلقة بالعمليات ولتلبية طلبات الترجمة والترجمة الشفوية المخصصة الواردة من مكاتب البعثة التي لا تتوفر لديها هذه القدرة وزيادة حجم العمل في دوائر الترجمة الذي ارتبط بوصول أجهزة الترجمة الشفوية الفورية، يُقترح تعزيز الفريق المعني بالترجمة بلغة التيتوم في خلية الترجمة عن طريق إعادة تصنيف وظيفة مساعد لغوي من (موظفي الخدمات العامة الوطنيين) إلى وظيفة موظف وطني فني، ونظرا لاقتراح إنشاء وظيفة موظف وطني فني (تيتوم) فسيجري إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لغوي (موظفي الخدمات العامة الوطنيين).

قسم الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

٦٦ - أخذت الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في الاعتبار الانخفاض المتوقع في حجم عمل قسم الموارد البشرية بسبب ما هو مقرر من سحب لضباط شرطة الأمم المتحدة وأفراد وحدة الشرطة المشكلة وموظفي الانتخابات وتبعاً لذلك، يعكس ملاك موظفي القسم المعتمد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بالقياس إلى الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، إلغاء وظيفة موظف موارد بشرية (ف-٣) ونقل وظيفتي مساعد موارد بشرية (الخدمة الميدانية) إلى فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة، ووظيفة موظف موارد بشرية (متطوعو الأمم المتحدة) إلى مكتب رئيس الخدمات الإدارية وفيما يتعلق بالإبقاء على ضباط شرطة الأمم المتحدة وأفراد وحدة الشرطة المشكلة خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في المستويات المأذون بها، يُقترح تعزيز القسم عن طريق إنشاء وظيفة مساعد موارد بشرية (الخدمة الميدانية).

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: زيادة ٧ وظائف

٦٧ - في ضوء عملية التفاوض المطولة المتعلقة بخدمات المستشفيات من المستوى ٢ التي لم يُعثر لها على حل فعال من حيث التكلفة، يُقترح تعزيز ملاك موظفي المرفق القائم من المستوى ١ الذي يتألف من رئيس الخدمات الطبية (ف-٤) يساعده ٤ موظفين دوليين (١ ف-٣ و ٣ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٢٢ من متطوعي الأمم المتحدة و ١١ من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة من أجل تعزيز قدرة الترتيبات القائمة لتوفير العلاج الطبي وغيره من عمليات الدعم اللازم للبعثة وبناء على ذلك، من المُقترح إنشاء سبع وظائف دولية متخصصة إضافية على النحو التالي: طبيب جراحة عامة (ف-٣)، وطبيب تخدير

(ف-٣)، ورئيس ممرضين (ف-٣)، وموظف إداري (ف-٢)، وصيدي (ف-٢)، وممرض جراحة (خدمة ميدانية)، وممرض تخدير (خدمة ميدانية).

خدمات الدعم المتكاملة

٦٨ - تُعزى زيادة ٢٣ وظيفة في خدمات الدعم المتكاملة إلى إنشاء ٢١ وظيفة (٤ وظائف دولية: ٣ من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ١٧ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، و ٣ وظائف من وظائف متطوعي الأمم المتحدة في قسمي النقل والهندسة، يقابلها إلغاء وظيفة دولية واحدة في قسم إدارة الممتلكات، على النحو المفصل في الفقرات من ٦٩ إلى ٧١ أدناه.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: تخفيض وظيفة واحدة

٦٩ - بعد استعراض احتياجات القسم من الموظفين، يُقترح إلغاء وظيفة موظف استلام وتفتيش (ف-٢).

قسم النقل

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٧٠ - بعد استعراض احتياجات القسم من الموظفين، ومن أجل الحفاظ على القوام المأذون به لضباط شرطة الأمم المتحدة وأفراد وحدة الشرطة المشكلة، يُقترح إعادة إنشاء وظائف نائب موظف النقل (ف-٣)، ومساعد موظف النقل (الخدمة الميدانية)، وموظف لشؤون أسطول النقل (الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، واثنين من فنيي المركبات (موظفو الخدمات العامة الوطنيين)، وسائقين اثنين (موظفو الخدمات العامة الوطنيين) بالإضافة إلى وظيفة فني مركبات (من متطوعي الأمم المتحدة)، وذلك لتوفير الدعم المباشر لأسطول يتألف من ٨٦٤ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، فضلا عن ١٤٣ من المركبات المملوكة للشرطة المشكلة.

القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٤ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين

٧١ - بعد استعراض احتياجات القسم من الموظفين ومن أجل الإبقاء على القوام المأذون به لضباط شرطة الأمم المتحدة وأفراد وحدة الشرطة المشكلة، يُقترح استعادة قوام القسم الهندسي بإعادة إنشاء ١٨ وظيفة. وتعزى الحاجة إلى موظفين إضافيين جزئياً إلى عدم وجود طلبات توريد/عقود لتوفير مجموعة من خدمات الدعم الروتينية كما في ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وتعزى جزئياً أيضاً إلى اشتراط توفير الدعم الكامل لعدد غير منقوص من ضباط شرطة الأمم المتحدة وأفراد وحدة الشرطة المشكلة ويُقترح للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إعادة إنشاء ١٨ وظيفة (مساعد لإدارة المرافق (الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون المواد والأصول (خدمة ميدانية)، ومساعدان لعمليات الجرد، و ٣ من ميكانيكي المولدات، ومساعد إداري، و ٥ مساعدين لإدارة المرافق، و ٣ مساعدين لشؤون المواد والأصول (جميعها من فئة موظفي الخدمات العامة الوطنيين)، و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة (فني هندسي ومساعد لعمليات الجرد)).

فريق السلوك والانضباط

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٧٢ - ستقوم البعثة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بتعزيز عملها الوقائي بزيادة أنشطة التوعية وتعزيز الدعم المقدم لأفراد البعثة، وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط البعثة، من خلال فريقها المعني بالسلوك والانضباط، لإقامة وتعهّد موقع شامل على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات مستكملة عن أعمال الفريق، ومواد مرجعية محلية ودولية مستكملة بشأن مسائل ذات صلة مرتبطة بعمل الفريق، مثل الجنس التجاري، والاتجار بالبشر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبناء عليه، يُقترح تعزيز الفريق بإنشاء وظيفة موظف معاون لشؤون التوعية (من متطوعي الأمم المتحدة). وسيركز شاغل هذه الوظيفة ليس فقط على أنشطة الوقاية والتوعية التي تستهدف أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولكن سيتصل مع مكتب الاتصالات والإعلام بشأن المسائل ذات الصلة.

وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٧٣ - ستقوم البعثة خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بتنفيذ خطة عمل شاملة تتضمن مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالدعوة والتدريب والإبلاغ والرصد، كما ستتصل مع حكومة تيمور - ليشتي. وكذلك تقوم الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، باعتبارها المكتب الممثل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تيمور - ليشتي، بتقديم الدعم للمنظمات الوطنية غير الحكومية العاملة في المسائل ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تمول عن طريق الصندوق الاستثماري التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، يُقترح تعزيز ملاك الموظفين المعتمد للوحدة (وظيفة من الرتبة ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة لموظف فني وطني) بإنشاء وظيفة سائق (موظفو الخدمات العامة الوطنيون) لدعم المهام اللوجستية والإدارية المتعلقة بالاختبارات الطوعية والاستشارات التي تُقدم عن طريق خدمة متنقلة في جميع المناطق في تيمور - ليشتي، وموظف معني بشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (من متطوعي الأمم المتحدة) ليعمل بصفة مدرب داخل الوحدة المتنقلة وكذلك بصفة موظف للرصد والتقييم.

ثانياً - افتراضات التخطيط والموارد المالية

ألف - افتراضات التخطيط

١ - نظرة عامة

٧٤ - ستقوم البعثة خلال فترة الميزانية، وفقاً لولايتها، بتعزيز الأمن والاستقرار لتيمور - ليشتي المستقلة عن طريق تقديم المساعدة إلى الحكومة والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الحوكمة الديمقراطية وتيسير الحوار السياسي بين أصحاب المصلحة التيموريين.

٧٥ - وبالنسبة لقطاع الأمن وسيادة القانون، تقوم افتراضات تخطيط الموارد على استمرار نشر قوات الأمن الدولية وتحسين الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي وستواصل شرطة البعثة الحفاظ على الاستقرار إلى أن تتمكن الشرطة الوطنية من تطوير قدرات كافية، كما ستقدم المشورة والتوجيه والتدريب للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وإلى حين ورود نتائج تقييم شامل للحالة الأمنية ستجريه البعثة وسيتم إبلاغ مجلس الأمن بنتائجه، لا يُتوقع إجراء تقليص

لحجم قوة الشرطة خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وسيساعد ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان السلطات التيمورية في الحفاظ على الاستقرار في جميع النقاط الحدودية الـ ١١ لتي مور - ليشتي. وستواصل البعثة إسداء المشورة للحكومة ووضع توصيات لتعزيز قدرات القطاع الأمني في تيمور - ليشتي. وسيواصل فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التحقيق في الحالات المتبقية الـ ٣٦٠ (العدد حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨) من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، بما في ذلك إتمام التحقيق في ١٢٠ قضية. وسيكون الشهود المطلوبون لمحاكمة المجرمين في قضايا الجرائم الخطيرة متاحين بسهولة وعلى استعداد للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة.

٧٦ - كما تعكس افتراضات تخطيط الموارد زيادة التركيز على الحكومة، والمساعدة الإنسانية، وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموماً، لا سيما في إطار الاتفاق الدولي، حيث يجد ذلك الدعم من خلال توسيع نطاق الأنشطة الإعلامية. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة جهودها، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في البلد، ومع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين في التنمية والقطاع الخاص، بهدف إحراز تقدم نحو إنشاء مؤسسات ديمقراطية مستدامة للدولة والحكومة، وتحسين الأوضاع الإنسانية في البلاد، والحد من الفقر، والنمو الاقتصادي.

٧٧ - وستواصل شعبة دعم البعثة تقديم الدعم الإداري واللوجستي والأمني على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة لأفراد القوة العسكرية وأفراد شرطة الأمم المتحدة والأفراد المدنيين التابعين للبعثة وخلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ستحافظ البعثة على ٤ مراكز إقليمية (في باكو، وسواي، وماليانا، وأويكوسي)، وستدعم نشر أفرادها في ٦٥ من المقاطعات الفرعية وتنوي البعثة أن تشغل طائرتين ثابتتي الأجنحة و ٥ طائرات هليكوبتر منها طائرة هليكوبتر ذات قدرة على عمليات البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي الجوي. وفي الوقت نفسه، ستقوم وحدة نظم المعلومات الجغرافية بتزويد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة وموظفي الأمم المتحدة بأحدث الخرائط، وستدعم خلية التحليل المشتركة للبعثة ومركز العمليات المشتركة.

الشراكات، وتنسيق الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٧٨ - ستواصل البعثة خلال فترة الميزانية اتباع نهج متكامل في تنفيذ ولايتها من خلال إنجاز أنشطة متكاملة، بالتعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء ذوي الصلة من أجل دعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات ذات الصلة في رسم سياسات تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وكفالة تنفيذها في سياق الاتفاق الدولي بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ولمعالجة الاحتياجات المتزامنة

لتي مور - ليشتي في الأجلين القصير والمتوسط والطويل على نحو يتسم بالكفاءة، ستواصل البعثة إسداء مشورة استراتيجية رفيعة المستوى ومستقلة إلى مؤسسات الدولة وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهما من الشركاء في التنمية بشأن القضايا البرنامجية والتشغيلية، وستوجه أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وستركز في المقام الأول على التحديات المباشرة في مجالات التكليف ذات الأولوية، مع تركيز فريق الأمم المتحدة القطري على التحديات في الأجلين المتوسط والبعيد، بالإضافة إلى معالجة القضايا الإنسانية العاجلة. وترد معلومات عن السياسات وتبادل المعلومات في المرفق الثاني.

٢ - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٧٩ - تأخذ تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في الاعتبار المبادرات التالية الكفيلة بزيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
النقل البري	١٥٢,٣	تركيب جهاز لتسجيل حركة السيارات في أسطول مركبات البعثة لرصد استعمال المركبات والحد من السرعة، فضلا عن الاستخدام غير المصرح به للمركبات، مما يؤدي إلى خفض بنسبة ٣٥ في المائة في إجمالي معدل الحوادث وهو ما يمثل توفيراً في التكاليف قدره ١١٠ ٥٠٠ دولار، إلى جانب انخفاض بنسبة ٥ في المائة في استهلاك الوقود بفضل تخفيض السرعة، وهو ما يمثل توفيراً في التكاليف قدره ٨٠٠ ٤١ في كل سنة من سنوات الميزانية.
الاتصالات	٨٤,٠	تقديم خدمات اتصالات ذات مستوى أعلى عن طريق تكملة وصلات VSAT بجهاز الموجات الدقيقة microwave eclipse الذي يتيح نطاق تردد أوسع، ويوفر نظاماً للتشغيل الاحتياطي للتوجيه من خلال وصلات VSAT وإمكانيات أكبر لوصلات مدى البصر المستقبلية ويوفر فائضا في الوقت الحقيقي، مما يؤدي إلى انخفاض بنسبة ١٠ في المائة سنوياً في تكاليف أجهزة الإرسال والاستقبال.
المجموع	٢٣٦,٣	

٣ - عوامل الشغور

٨٠ - تأخذ تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في الاعتبار عوامل الشغور التالية:
(نسبة مئوية)

الفترة	العدد الفعلي في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦	المدرج في ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧	المتوقع للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٥,٩	٥	٥
الوحدات العسكرية	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	٢٧,٥	١٠	١٠
وحدات الشرطة المشكلة	١٨,٧	-	-
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٦٠,٣	٣٠	٢٥
الموظفون الوطنيون	٤٨,٥	٢٠	٢٠
متطوعو الأمم المتحدة	٥٣,٤	٢٠	٢٠
الوظائف المؤقتة ^(أ)	٨٤,٦	-	-

(أ) يمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٨١ - منذ انتهاء مرحلة بدء تشغيل البعثة، ولأن البعثة فُوضت لها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ سلطة القيام فنيا بإجراءات الموافقة على الموظفين وتعيينهم حتى الرتبة مد-١، مُلئت الوظائف الشاغرة بشكل سريع. وتبعاً لذلك، فإن انخفاض معدل الشغور للموظفين الدوليين في الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ يُعزى إلى نمط النشر الفعلي للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى الآن.

باء - الموارد المالية

١ - نظرة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

الفئة	النفقات		المخصصات		التكاليف المقدرة		الفارق	
	(٢٠٠٧/٢٠٠٦)	(٢٠٠٨/٢٠٠٧)	(٢٠٠٨/٢٠٠٧)	(٢٠٠٩/٢٠٠٨)	المبلغ	النسبة المئوية	(٢)-(١)	(٣)-(٢)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
المراقبون العسكريون	١ ٠٤٧,٥	١ ٣٨٩,٤	١ ٣٢١,٢	(٦٨,٢)	(٤,٩)			
الوحدات العسكرية	-	-	-	-	-			
شرطة الأمم المتحدة	٢٥ ٥٥٩,٨	٢٤ ٢٠٩,٠	٣٩ ٢٠٩,٦	١٥ ٠٠٠,٦	٦٢,٠			
وحدات الشرطة المشكلة	١٢ ٣٠٢,٥	١٦ ٥٣٦,٠	١٧ ١٥٦,٢	٦٢٠,٢	٣,٨			
المجموع الفرعي	٣٨ ٩٠٩,٨	٤٢ ١٣٤,٤	٥٧ ٦٨٧,٠	١٥ ٥٥٢,٦	٣٦,٩			
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	٢١ ٤٧٧,٧	٤٣ ٤٦٤,٦	٤٧ ٨٩٧,٧	٤ ٣٣١,٦	٩,٩			
الموظفون الوطنيون	٢ ٧١٩,٢	٤ ٢٨١,٤	٥ ٧٠٨,٤	١ ٤٢٧,٠	٣٣,٣			
متطوعو الأمم المتحدة	٦ ٧٨٣,٩	٤ ٤١٧,٩	٤ ٨٢١,٥	٤٠٣,٦	٩,١			
المساعدة المؤقتة العامة	٧٤,١	٤١٨,٣	٤٢٦,٦	١٠٩,٨	٣٤,٧			
المجموع الفرعي	٣١ ٠٥٤,٩	٥٢ ٥٨٢,٢	٥٨ ٨٥٤,٢	٦ ٢٧٢,٠	١١,٩			
التكاليف التشغيلية								
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-	-	-			
مراقبو الانتخابات المدنيون	٥٠٣,٨	١٤٣,٤	٣٢٤,٣	١٨٠,٩	١٢٦,٢			
الخبراء الاستشاريون	١ ٦٣٣,٢	١ ٧٩٩,٥	٢ ٧٢٧,٦	٩٢٨,١	٥١,٦			
السفر الرسمي	١٦ ٩٨٣,٥	١٦ ٠١٥,١	١٧ ٦٦٥,٣	١ ٦٥٠,٢	١٠,٣			
المرافق والمباني الأساسية	٢٢ ٣١٥,٤	٢ ٣١١,٥	٥ ٠٦١,٤	٢ ٧٤٩,٩	١١٩,٠			
النقل البري	٧ ٠٩٣,١	١٢ ٣٤٨,٧	١٢ ٨٩٧,٢	٥٤٨,٥	٤,٤			
النقل الجوي	-	-	-	-	-			
النقل البحري	١٣ ٥٥٥,٤	٧ ٠٩٠,٥	٨ ٣٣٨,١	١ ٢٤٧,٦	١٧,٦			

الفئة	الفارق				
	النفقات	المخصصات	التكاليف المقدرة	المبلغ	النسبة المئوية
	(٢٠٠٧/٢٠٠٦)	(٢٠٠٨/٢٠٠٧)	(٢٠٠٩/٢٠٠٨)	(٢)-(٣)=(٤)	(٢)+(٤)=(٥)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الاتصالات	٩ ٤٦٧,٤	٤ ١١٢,٢	٥ ٢٣٥,٨	١ ١٢٣,٦	٢٧,٣
تكنولوجيا المعلومات	١ ٧٠٩,٩	١١ ٨٨٢,١	٢ ١٥٩,٠	(٩ ٧٢٣,١)	(٨١,٨)
الخدمات الطبية	٩٩,٨	٣٢٣,٥	٢٥٩,١	(٦٤,٤)	(١٩,٩)
المعدات الخاصة	٣ ٥٢٢,٦	٢ ١٦٦,٧	١ ٩٨٠,٨	(١٨٥,٩)	(٨,٦)
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	-	٢٥٠,٠	٢٥٠,٠	-	-
المشاريع ذات العائد السريع	٧٦ ٨٨٤,١	٥٨ ٤٤٣,٢	٥٦ ٨٩٨,٦	(١ ٥٤٤,٦)	(٢,٦)
المجموع الفرعي	١ ٤٦ ٨٤٨,٨	١٥٣ ١٥٩,٨	١٧٣ ٤٣٩,٨	٢٠ ٢٨٠,٠	١٣,٢
إجمالي الاحتياجات	٣ ٠٠٩,٢	٦ ٠٥١,١	٦ ٨٦٠,٦	٨٠٩,٥	١٣,٤
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٤٣ ٨٣٩,٦	١ ٤٧ ١٠٨,٧	١ ٦٦ ٥٧٩,٢	١ ٩ ٤٧٠,٥	١٣,٢
صافي الاحتياجات	-	-	-	-	-
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٤٦ ٨٤٨,٨	١٥٣ ١٥٩,٨	١٧٣ ٤٣٩,٨	٢٠ ٢٨٠,٠	١٣,٢

(أ) تعكس إعادة تسوية تكلفة الوظائف المؤقتة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة من تكاليف التشغيل إلى تكاليف الأفراد المدنيين.

٢ - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٨٢ - في ما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفئة
٢ ٨٣٠,٢	اتفاق مركز البعثة ^(أ)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٢ ٨٣٠,٢	المجموع

(أ) قيمة تقديرية أولية للمباني والأراضي المقدمة من حكومة تيمور - ليشتي للبعثة على النحو الذي حددته البعثة استناداً إلى جداول تقييم وزارة العدل في تيمور - ليشتي التي خضعت لآخر تحديث في تموز/يوليه ٢٠٠٣ (خاضعة للتغيير).

٣ - التدريب

٨٣ - في ما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد المتعلقة بالتدريب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة
٢٣٦,٥	الخبراء الاستشاريون
	استشاريو التدريب
	السفر الرسمي
١ ٣٣٧,٣	السفر الرسمي، التدريب
	لوازم وخدمات ومعدات أخرى
١٨١,٩	رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
١ ٧٥٥,٧	المجموع

٨٤ - في ما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد	المقرر	المقترح	العدد	المقرر	المقترح	العدد	المقرر	المقترح
الفعلي	لفترة	لفترة	الفعلي	لفترة	لفترة	الفعلي	لفترة	لفترة
٢٠٠٦/	٢٠٠٧/	٢٠٠٨/	٢٠٠٦/	٢٠٠٧/	٢٠٠٨/	٢٠٠٦/	٢٠٠٧/	٢٠٠٨/
٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
٦٦٢	١ ٤٦٤	٧٦٤	٢١٩	١ ١١٦	٣٧٥	١ ٧٥٥	٢ ٥٢٠	٢
٤٠	٨٧	١٥٥	٢	١١	٩	١	١	١
٧٠٢	١ ٥٥١	٩١٩	٢٢١	١ ١٢٧	٣٨٤	١ ٧٥٦	٢ ٥٢١	٣

داخلي

خارجي^(أ)

المجموع

(أ) يشمل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وخارج منطقة البعثة.

٨٥ - يغطي مبلغ ١ ٧٥٥ ٧٠٠ دولار المقترح مواصلة تحسين القدرات القيادية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن المهارات الفنية والتقنية لأفراد البعثة من خلال تنظيم ١٣٥ دورة تدريبية يبلغ مجموع المشاركين فيها ١ ٣٠٦ أشخاص، في مجالات من قبيل سيادة القانون، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والخدمات الطبية، والمشتريات، والنقل، والإمداد، والهندسة، والطيران، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، والأمن، وإدارة شؤون الموظفين، والميزانية.

٤ - المشاريع ذات العائد السريع

٨٦ - في ما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد المتعلقة بالمشاريع ذات العائد السريع للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالمقارنة مع فترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (معتمدة)	٢٥٠	١٧
١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (مقترحة)	٢٥٠	١٨

٨٧ - وتمشياً مع تركيز البعثة على إصلاح قطاع الأمن، وتركيزها بصفة خاصة على تقديم الدعم للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، وقطاع العدل، والحوكمة الديمقراطية خلال الفترة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستضع البعثة مشاريع وتنفيذها لدعم سيادة القانون وتحسين سبل

معيشة المواطنين التيموريين. وقد رصدت مخصصات قدرها ٢٥٠.٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف المشاريع ذات الأثر السريع التي تركز أساساً على ترميم وإصلاح مرافق الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بما في ذلك مقرها الرئيسي، والمرافق العامة للصرف الصحي، وتحديد الهياكل الأساسية الرئيسية للمجتمعات المحلية، وتوفير مياه الشرب النقية، وإصلاح مباني المدارس والطرق. وفي إطار بذل جهود متواصلة لتفادي التكرار، ستنفذ المشاريع بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وصناديقها وبرامجها عن طريق لجنة استعراض المشاريع التي تضم ممثل البعثة للشؤون الإنسانية وممثلها لشؤون التنمية.

٥ - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

٨٨ - تستند الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى معدلات السداد الموحدة بالنسبة للمعدات الرئيسية (عقد استئجار شامل للخدمة) والاكتفاء الذاتي، بقيمة إجمالية قدرها ٣٧٦ ٣٠٠ دولار، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	-
وحدات الشرطة المشكلة	٣٠٢٥,٧
المجموع الفرعي	٣٠٢٥,٧
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	١٤٠٧,٥
الاتصالات	٥١٩,٧
الخدمات الطبية	١٦٤,٣
المعدات الخاصة	٢٥٩,١
المجموع الفرعي	٢٣٥٠,٦
المجموع	٥٣٧٦,٣

عوامل البعثة	نسبة مئوية	تاريخ بدء السريان	تاريخ آخر استعراض
ألف - ما ينطبق على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٠	٠٦/٠٨/٢٥	-
عامل الظروف التشغيلية المكثف	-	-	-
عامل الأعمال العدائية - التخلي القسري	٠,٦	٠٦/٠٨/٢٥	-
باء - ما ينطبق على بلد الموطن			
عامل النقل المتصاعد	٠,٥ إلى ٤,٥		

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

المرجع

يبين هذا الفرع أكبر عامل أسهم وحده في حدوث كل فرق في الموارد، وذلك وفقاً لخيارات قياسية محددة تشملها الفئات القياسية الثلاث التالية:

- **عوامل الولاية:** هي الفروق المترتبة على تغير حجم أو نطاق الولاية، أو تغير الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية
- **الفروق المتصلة بعوامل خارجية:** هي الفروق التي تسبب فيها أطراف أو حالات لا دخل للأمم المتحدة بها
- **الفروق المتصلة ببارامترات التكلفة:** هي الفروق الناتجة عن لوائح الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الفروق المتصلة بالإدارة:** هي الفروق المترتبة عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (كإعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (كاتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بنفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناشئة عن المسائل المتصلة بالأداء (كالفروق الناشئة عن التقدير الناقص للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناشئة عن تأخر التوظيف)

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
١٥ ٠٠٠,٦	٦٢	شرطة الأمم المتحدة

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

٨٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق في إطار هذا البند في الزيادة في النشر المتوقع للقوام المأذون به البالغ ١ ٠٤٥ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة مقارنة بالعدد المتوسط البالغ ٦٣٠ فرداً الذي رصدت له اعتمادات في ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨،

(١) ترد مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق حينما تكون بنسبة ٥ في المائة زيادة أو نقصاناً أو تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل.

مما نتج عنه احتياجات أعلى من بدلات الإقامة المقررة للبعثة ومن تكاليف التناوب، كما رافق ذلك زيادة في معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة من ٩٠ دولاراً إلى ٩٨ دولاراً للشخص الواحد يومياً بعد انقضاء الأيام الـ ٣٠ الأولى في الفترة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتعكس الاحتياجات من بدلات الإقامة المقررة للبعثة عامل تأخير النشر الذي تبلغ نسبته ٢٠ في المائة.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
٢٦٠,٢	٣,٨	وحدات الشرطة المشكلة

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

٩٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق في إطار هذا البند في النشر الكامل المتوقع لوحدة الشرطة المشكلة (٥٦٠ فرداً، مقارنة بالمتوسط البالغ ٤٥٨ فرداً الذين رصدت لهم اعتمادات في ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتعزى الزيادة الناتجة في الاحتياجات إلى سداد مبالغ للحكومات المساهمة مرتبطة بالتكاليف الموحدة لوحدة الشرطة المشكلة وتكاليف حصص الإعاشة والتناوب، وقد رافق ذلك ارتفاع في أسعار حصص الإعاشة اليومية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (من ٤,٨٥ دولار إلى ٦,٤٠ دولار) بناءً على ترتيبات تعاقدية، وارتفاع في تكلفة حصص الإعاشة المحفوظة (من ٧,٥٠ دولار إلى ٧,٩٠ دولار)، مقارنة بفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٩١ - وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات من الموارد جزئياً انخفاض التقديرات فيما يتعلق بتكاليف الشحن نظراً لتخصيص ميزانية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ المعتمدة مبالغ من أجل إعادة معدات وحدات الشرطة المشكلة إلى موطنها، وهو أمر غير متوقع حصوله في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
٤ ٣٣١,٦	٩,٩	الموظفون الدوليون

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

٩٢ - يتمثل العاملان الرئيسيان اللذان يعزى إليهما الفرق في إطار هذا البند في الزيادة التي شهدتها نسبة بدل الإقامة المقرر للبعثة من ٩٠ دولاراً إلى ٩٨ دولاراً للشخص الواحد يومياً

بعد الـ ٣٠ يوماً الأولى، والزيادة في النسبة المطبقة على حساب التكاليف العامة للموظفين من ٦٠ إلى ٧٢ في المائة من صافي مرتبات الموظفين الدوليين خلال الفترة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، استناداً إلى الخبرة التي اكتسبتها البعثة. ويستند التقدير إلى متوسط تكاليف مرتبات مستنبط من متوسط الإنفاق الفعلي حسب فئة الموظفين ومستويات الرتب في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لعمليات حفظ السلام.

٩٣ - وقد رصدت اعتمادات لتغطية تكاليف إجمالي الملاك الوظيفي المقترح الذي يضم ٤٣٨ وظيفة دولية تشمل ٢١١ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها (باستثناء ٣ وظائف: ووظيفة من الرتبة ف-٥، لكبير مستشاري الأمن؛ ووظيفة من الرتبة ف-٤، لنائب كبير مستشاري الأمن؛ ووظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف تنسيق الأمن الميداني، يجري تمويلها عن طريق ترتيبات تقاسم تكاليف فريق الأمم المتحدة القطري)، و ٢٢٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة، منها اثنتان من الرتبة الرئيسية.

الفرق

المبلغ	النسبة المئوية
١ ٤٢٧	٣٣,٣

الموظفون الوطنيون

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

٩٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في الزيادة المقترحة في ملاك الوظائف الوطنية بـ ٢١٧ وظيفة، وبما يشمل زيادة في وظائف الخدمات الإدارية والدعم التقني قدرها ٤١ وظيفة، بالإضافة لوظائف المساعدة اللغوية الوطنية المقترحة والتي يبلغ عددها ١٧٦ وظيفة والمطلوبة لتقديم الدعم المباشر لوحدات الشرطة المشكلة، حيث كانت هذه الوظائف قد استبعدت من مقترحات التوظيف للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بسبب توقع إعادة أربع وحدات من الشرطة المشكلة إلى أوطانها.

٩٥ - وبناء على ذلك، رصدت اعتمادات لتغطية تكاليف مجموع الوظائف المقترحة وعددها ٩٦٩ وظيفة وطنية، تشمل ٩٠٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة (باستثناء ٤ وظائف لمساعدين أمنيين/عمال لاسلكي) يجري تمويلها عن طريق ترتيبات تقاسم تكاليف فريق الأمم المتحدة القطري)، و ٦٠ موظفاً فنياً وطنياً.

٩٦ - وتستند التكاليف التقديرية لمرتبات الموظفين والاقتطاعات الإلزامية منها إلى جداول مرتبات الموظفين الفنيين الوطنيين السارية منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ (الموظفون الفنيون الوطنيون من الرتبة بء، الدرجة ٤) وجداول مرتبات الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات

العامة السارية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (موظفو الخدمات العامة من الرتبة ٣، الدرجة ٥)، في حين بلغت التكاليف العامة للموظفين نسبي ١٨ و ٤٠ في المائة من المخصصات التقديرية للمرتبات الصافية المستحقة لموظفي الخدمات العامة الوطنيين والموظفين الفنيين الوطنيين على التوالي.

الفرق	
المبلغ	النسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة	٤٠٣,٦
	٩,١

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

٩٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات التقديرية من الموارد الناتجة عن وظائف متطوعي الأمم المتحدة الإضافية المقترحة والتي يبلغ عددها ٨ وظائف والمطلوبة لتقديم الدعم المباشر لوحدة الشرطة المشكلة، وحيث كانت هذه الوظائف قد استبعدت من مقترحات التوظيف للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بسبب توقع إعادة أربع وحدات من الشرطة المشكلة إلى أوطانها. وقد رصدت اعتمادات لتغطية تكاليف نشر ١٣٩ متطوعاً خلال الفترة المشمولة بالميزانية مع تطبيق عامل تأخر في النشر قدره ٢٠ في المائة.

٩٨ - ويقابل هذه الزيادة في الاحتياجات من الموارد جزئياً انخفاض في تكاليف البرامج الفعلية استناداً إلى رسائل التبادل الموقعة.

الفرق	
المبلغ	النسبة المئوية
الخبراء الاستشاريون	١٨٠,٩
	١٢٦,٢

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

٩٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات التقديرية فيما يتعلق بتدريب أفراد البعثة على المهارات الفنية والتقنية في مجال إدارة الناس، بالإضافة للخدمات الاستشارية المطلوبة لدعم تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في مجال الدفاع وأعمال الشرطة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
٩٢٨,١	٥١,٦	السفر الرسمي

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

١٠٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بالسفر الرسمي نظراً لارتفاع العدد المتوقع من المشاركين في المؤتمرات والحلقات الدراسية واجتماعات الخبراء والمؤتمرات السنوية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وبالنسبة للسفر بهدف التدريب، فإن الاحتياجات التقديرية تعكس الاعتمادات المرصودة لتدريب موظفي البعثة في مجالات مثل سيادة القانون، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، والمستشفيات، والنقل، والإمداد، والهندسة، والطيران، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، والأمن، وإدارة شؤون الموظفين.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
١ ٦٥٠,٢	١٠,٣	المرافق والهياكل الأساسية

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

١٠١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات من الموارد من أجل شراء منشآت جاهزة بحدران صلبة من أجل وحدات الشرطة المشكلة التي تستخدم حالياً مباني مقدمة من الحكومة، بالإضافة للزيادة في تكاليف الوقود بناءً على العقد الجديد للتزويد بالوقود. ويغطي العقد الجديد للتزويد بالوقود جميع أنشطة العمليات والصيانة، بما في ذلك تكاليف موظفي المقاول والتكاليف المرتبطة بالمعدات والمنشآت والإدارة وخدمات الموقع وتوزيع وقود الديزل لمواقع المولدات.

١٠٢ - وقابل هذه الاحتياجات الإضافية من الموارد جزئياً انخفاض تقديرات تكاليف خدمات التغيير والتجديد واستئجار معدات المكاتب وذلك نظراً للإنجاز المقرر لمشاريع التغيير والتجديد الرئيسية خلال فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ واستئجار معدات المكاتب.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
٢ ٧٤٩,٩	١١٩	النقل البري

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

١٠٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات من الموارد المطلوبة لشراء قطع غيار والاستعاضة عن ٤١ مركبة من المركبات القديمة جداً ذات الدفع الرباعي التي حُوت إلى البعثة من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وتعزى الزيادة في الاحتياجات من الموارد من أجل قطع الغيار إلى الأعمال التخريبية المتكررة التي ينتج عنها إلحاق الضرر بالمركبات وكذلك إلى استخدام المركبات على طرق وعرة.

١٠٤ - وخلال الفترة المشمولة بالميزانية، سيشمل أسطول البعثة من المركبات ٧١٤ مركبة من المركبات ذات الدفع الرباعي المستخدمة للأغراض العامة، و ١٢٢ مركبة ثقيلة ومتوسطة، و ٧ سيارات إسعاف، و ٣ مركبات مدرعة، و ١٨ رافعة شوكية، بحيث يتكون أسطول البعثة الإجمالي من ٨٦٤ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١٤٣ مركبة مملوكة لوحدات الشرطة المشكلة.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
٥٤٨,٥	٤,٤	النقل الجوي

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

١٠٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات من الموارد المطلوبة لاستئجار طائرات هليكوبتر عمودية على أساس العقود الحالية (بمعدل تكلفة قدره ٧٦٠ دولاراً للساعة مقارنة بـ ٦٩٠ دولاراً للساعة في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨)، قابل هذه الزيادة انخفاض في عدد ساعات الطيران من ١٥٦ ساعة في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٦٩٠ ساعة في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٠٦ - وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً إلغاء الاحتياجات المقدرة من الموارد فيما يتعلق بخدمات الطوارئ في مطار ديلي (١,٤ مليون دولار خلال فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨) التي ستغطيها حكومة تيمور - ليشتي خلال الفترة المشمولة بالميزانية.

١٠٧ - وخلال الفترة المشمولة بالميزانية، سيضم أسطول البعثة من الطائرات ٧ طائرات جرى التعاقد عليها تجارياً (طائرتا ركاب من الطائرات ثابتة الأجنحة و ٥ طائرات هليكوبتر متوسطة) تستخدم في رحلات نقل موظفي البعثة والشحنات وأعمال الإمداد وإعادة الإمداد إضافة إلى عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
١ ٢٤٧,٦	١٧,٦	الاتصالات

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

١٠٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاستعاضة عن معدات الاتصال والإعلام القديمة جداً التي استلمتها البعثة من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك ٢٤٢ قطعة من معدات الاتصال ذات الترددات العالية (HF) والمعدات ذات الترددات العالية جداً (VHF) والمعدات ذات الترددات فوق العالية (UHF) و ١١١ قطعة من معدات السواتل والهواتف. ويعزى الفرق أيضاً إلى اقتناء معدات إعلامية إضافية كقدرات بث متحركة ستمكن البعثة من البث من مواقع بعيدة ومعدات إضافية من أجل استوديو اتصالات لتغطية التوسع في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

الفرق		
المبلغ	النسبة المئوية	
١ ١٢٣,٦	٢٧,٣	تكنولوجيا المعلومات

• الفروق المتصلة بالإدارة: مدخلات ومخرجات إضافية

١٠٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاستعاضة عن معدات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك ٧٩ محولات للشبكة، و ١٤٩ حاسوباً حجرياً و ٢٧٠ حاسوباً مكتبياً و ١٠ خواديم نقلت للبعثة من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

١١٠ - وقابل الزيادة في الاحتياجات من الموارد المتوقعة جزئياً انخفاض الاحتياجات من خدمات الدعم المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات لـ ١٥ موظفاً تعاقدياً التي ستقدم خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لقاء تكلفة شهرية أقل مقارنة بفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

الفرق	
المبلغ	النسبة المئوية
(٩ ٧٢٣,١)	(٨١,٨)

الخدمات الطبية

• الفروق المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات وثبات المخرجات

١١١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في انتفاء الاحتياجات من الموارد من أجل خدمات مستشفى من المستوى ٢ التي رصدت لها اعتمادات في ميزانية فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لتغطية ترتيبات طلبات التوريد الناشئة عن الرفع المقترح لمستوى عيادة البعثة ذات المستوى ١.

الفرق	
المبلغ	النسبة المئوية
(٦٤,٤)	(١٩,٩)

المعدات الخاصة

• الفروق المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات وثبات المخرجات

١١٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات من الموارد لسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي إلى الحكومات المساهمة بوحدة الشرطة المشكلة نظراً لعدم نشر معدات كافية في فئة المراقبة.

الفرق	
المبلغ	النسبة المئوية
(١٨٥,٩)	(٨,٦)

لوازم وخدمات ومعدات أخرى

• الفروق المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات وثبات المخرجات

١١٣ - يتمثل العاملان الرئيسيان اللذان يعزى إليهما الفرق تحت هذا البند في انتفاء الاحتياجات من الموارد المطلوبة لاقتناء حاويات تنقل جواً وأخرى تنقل بحراً، وفي انخفاض الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة لنقل معدات مملوكة للأمم المتحدة مقارنة بفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حيث استلمت البعثة معظم معداتها خلال هذه الفترة.

١١٤ - وقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات من الموارد جزئياً زيادة الاحتياجات التقديرية من الموارد فيما يتعلق برسوم ولوازم التدريب نظراً لتوسّع برامج البعثة التدريبية. ورصدت اعتمادات تحت هذا البند أيضاً لتغطية الرسوم المصرفية والمهام الرسمية والاشتراكات.

رابعاً - الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها

١١٥ - فيما يلي الإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل البعثة:

(أ) اعتماد مبلغ ٨٠٠ ٤٣٩ ١٧٣ دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(ب) تقسيم مبلغ قدره ٧٨٦ ٥١٧ ١١٤ دولاراً بمعدل شهري قدره ٣١٦ ٤٥٣ ١٤ دولاراً للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

(ج) تقسيم مبلغ قدره ٠١٤ ٩٢٢ ٥٨ دولاراً بمعدل شهري قدره ٣١٦ ٤٥٣ ١٤ دولاراً للفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في حالة ما إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٧٦/٦١)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

المقرر/الطلب

الجزء الثاني: الميزنة وعرض الميزانية

نُفذ ذلك. أنشأت البعثة لجنة لتوجيه جميع جوانب عملية الميزانية حتى تقديم الميزانية إلى المقر. وتتكون اللجنة من نائبي الممثل الخاص، ورئيس الموظفين، ومفوض الشرطة، ورئيس ضباط الاتصال العسكري، ورئيس مكتب دعم البعثة، ورئيس مكتب خدمات الدعم المتكاملة، ورئيس الخدمات الإدارية، وموظف شؤون الميزانية. وتضمن اللجنة تبيان جميع القرارات الإدارية المهمة التي تحسن من فعالية وكفاءة البعثة، في سياق إطار الميزنة القائمة على النتائج وافتراضات التخطيط، في الميزانية المقترحة للبعثة.

نُفذ ذلك (انظر الفرع الثاني - ألف أعلاه).

نُفذ ذلك (انظر الفرع الثاني - ألف أعلاه).

على الرغم من أنه لم تسجل أي التزامات للفترة السابقة (أنشئت البعثة في آب/أغسطس ٢٠٠٦)، تستعرض البعثة بصفة متواترة التزاماتها وتدخّل عليها التعديلات اللازمة تحاشيا لمشكلة وقوع إلغاء بشكل كبير لالتزامات الفترة السابقة.

نُفذ ذلك (انظر الفرع الثاني - ألف أعلاه).

عند تقديم مقترحات الميزانية المقبلة وتقارير الأداء، تدرج معلومات عن أهم قرارات الإدارة المتصلة بميزانية البعثات وتنفيذها، بما فيها تلك المتصلة بالتكاليف التشغيلية (الفقرة ٢).

ينبغي أن تبين مشاريع الميزانية التحسينات في الإدارة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقرر تحقيقها، وأن تقدم الاستراتيجيات المقبلة في هذا الصدد (الفقرة ٤).

القيام باتخاذ مزيد التدابير من أجل تحسين افتراضات وتوقعات الميزانية وتقديم تقرير للجمعية العامة عن ذلك في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة (الفقرة ٥).

تعزيز الرقابة على الالتزامات بسبب الزيادة الملحوظة في إلغاء التزامات الفترات السابقة (الفقرة ٦).

الجزء الثالث: الميزنة القائمة على النتائج

إدراج الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية على نحو تام في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلام عن طريق الربط بين الميزنة القائمة على النتائج وخطة تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام (الفقرة ٢).

الجزء السابع: التوظيف والتعيين ومعدلات الشغور

زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء، بما يتناسب واحتياجات البعثة وولايتها (الفقرة ٣).

على الرغم من انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في البلد (حوالي ٤٣ في المائة)، واستخدام البرتغالية أداة للتعليم في المؤسسات التعليمية، وسياسة البعثة بشأن عدم تعيين الموظفين الحكوميين، تواصل البعثة بذل جهودها لبناء القدرات الوطنية مستخدمة الموظفين الوطنيين بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، تبين الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الإنشاء المقترح لثلاث وظائف وطنية، حيث سيقوم الموظفون الوطنيون بالمهام التي كانت مسندة سابقاً إلى الموظفين الدوليين.

كفالة ملء المناصب الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٤).

نُفذ ذلك. منذ أن منحت البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ صلاحية الموافقة التقنية على الموظفين حتى الرتبة م د-١، وتعيينهم، انخفض معدل الشغور من ٦٦ في المائة إلى ١٣ في المائة. نُفذ ذلك. أجرت البعثة استعراضاً شاملاً لهيكل ملاك موظفيها. ويرد بيان النتائج في احتياجات البعثة المقترحة من الوظائف (انظر الفرع الأول - ألف أعلاه).

استعراض هيكل ملاك موظفي البعثات بشكل مستمر مع مراعاة ولاية البعثة ومفهوم العمليات على وجه الخصوص، وتبيان ذلك في مقترحات الميزانية، بما في ذلك التبرير التام لأية وظائف إضافية مقترحة (الفقرة ٥).

الجزء التاسع: التدريب

توفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين والتشديد على ضرورة إدماج الموظفين الوطنيين على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة (الفقرة ٢).

يتمتع جميع الموظفين بفرص متكافئة في الحصول على التدريب. وعلى الرغم من أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تبين وجود نسبة ٢٩ في المائة من الموظفين الوطنيين المتدربين، فإن جميع فرص التدريب الداخلي متاحة في الواقع للموظفين الوطنيين. والأمر متروك للموظف نفسه للتسجيل في الدورات والمشاركة فيها. ويجري وضع برنامج خاص لتدريب الموظفين الوطنيين واعتماد كفاءتهم، وذلك لتحسين قدرات الموظفين الوطنيين وإمكانية ترقيةهم. وسيؤدي هذا البرنامج إلى زيادة كبيرة في أعداد الموظفين الوطنيين المشاركين في أنشطة التدريب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فضلاً عن ذلك، يجري التدريب بلغة تيتوم (اللغة الوطنية) في الدورتين التدريبيتين الإلزاميتين بشأن منع الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي وتوجيه الموظفين الوطنيين.

الجزء الثالث عشر: العمليات الجوية

كفالة أن تراعى البعثات، عند استعراض احتياجاتها المتعلقة بالنقل، سبلا تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة والقدرة على تلبية احتياجاتها التشغيلية، وأن تكفل سلامة موظفيها وتراعى تماما الولاية الفريدة لكل بعثة وتعقيدها وخصوصياتها وظروفها التشغيلية (الفقرة ٤).

إجراء عمليات فحص نوعية الطيران وتقييمات الطيران للتأكد من الامتثال التام للمعايير المحددة (الفقرة ٦).

الجزء الثامن عشر: مشاريع الأثر السريع

ينبغي تنفيذ مشاريع الأثر السريع دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ مما فيه المصلحة المباشرة للسكان المحليين (الفقرة ٥).

نُفذ ذلك. وتبين الميزانية المقترحة انخفاضاً في مجموع عدد ساعات الطيران من ١٥٦ ساعة إلى ٦٩٠ ساعة استناداً إلى استعراض الاحتياجات التشغيلية.

نُفذ ذلك من خلال ضمان الجودة وتوحيد المعايير وبرامج السلامة.

نُفذ ذلك. لا يوجد موظف مخصص لمشاريع الأثر السريع في البعثة. وتتكون لجنة استعراض المشاريع من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجالات أخرى داخل البعثة، ويقوم هؤلاء الموظفون باستعراض مقترحات المشاريع بالإضافة إلى مهامهم الرئيسية، ومن ثم يتسنى الإبقاء على التكاليف العامة عند الحد الأدنى.

خلال الفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهي السنة الأولى للبعثة، أُجل تنفيذ مشاريع الأثر السريع بسبب تأخر تعيين الموظفين، مما أفضى إلى إنشاء لجنة استعراض المشاريع في نهاية الفترة المالية. وهناك اعتماد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمواصلة مشاريع الأثر السريع بالتركيز على ترميم وإصلاح مرافق الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، بما في ذلك مقر قيادتها ومرافق الصحة العامة، وتحديد الهياكل الأساسية الرئيسية للمجتمعات المحلية، وتوفير مياه الشرب النظيفة، وإصلاح مباني المدارس والطرق. ونظراً إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيemor - ليشتي هي بعثة متكاملة، تقوم عناصر مختلفة من البعثة بإجراء تقييمات الاحتياجات، بما في ذلك وحدة الشؤون الإنسانية، بمشاركة أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

نُفذ ذلك. تدرك البعثة إدراكاً تاماً، باعتبارها بعثة متكاملة، ضرورة تحاشي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني عند اختيار مشروع. ولضمان عدم حدوث ذلك، أنشئت لجنة استعراض المشاريع المكونة من خمسة أعضاء، من بينهم اثنان من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

يجوز تقديم طلب لتمويل مشاريع الأثر السريع للسنة الثالثة لبعثة ما وما بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة للقيام بأنشطة بناء الثقة، وينبغي في هذه الحالة إجراء تقييم للاحتياجات (الفقرة ٦).

التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية لتفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة في الميدان بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية (الفقرة ٧).

لدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية (منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية). ويجري القيام بأثنين من المشاريع الستة التي وقع اختيارها حتى الآن بالمشاركة مع برنامج الأغذية العالمي؛ ومن بين المشاريع المتبقية هناك مشروع متكامل واحد يشارك فيه عدد من الوكالات، ومشروع آخر يجري القيام به بالاشتراك مع قوة الأمن الدولية، ومشروعان يتعلقان بالمدارس/مراكز الشباب لا يدعمهما أطراف فاعلة دولية أخرى.

نُفذ ذلك، استخدمت الأموال المخصصة لمشاريع الأثر السريع عنصرا مكملا للمشاريع الحالية لفريق الأمم المتحدة القطري في مجالات معينة، وليس لتحل محل أنشطة إنسانية وإغاثية يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري أو أي منظمات دولية أخرى. وتفحص مقترحات المشاريع تحاشيا للازدواجية أو التداخل للذين لا ضرورة لهما، وتستشار وكالات الأمم المتحدة في هذه العملية.

عدم استخدام ميزانيات البعثات المخصصة لمشاريع الأثر السريع في تمويل أنشطة إنسانية وإغاثية تضطلع بها بالفعل وكالات الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى (الفقرة ٨).

الجزء العشرون: التنسيق الإقليمي

يحول الموقع الجغرافي للبعثة دون التنسيق الإقليمي إذ لا توجد بعثة حفظ سلام أخرى في المنطقة. وتواصل البعثة التنسيق مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات لتوصيل المعدات والمواد المتوفرة في القاعدة.

وضع خطط للتنسيق الإقليمي تماشى مع أهداف البعثات وتنفيذها، مع مراعاة الولاية المحددة لكل بعثة (الفقرة ٢).

الجزء الحادي والعشرون: الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

نُفذ ذلك. تبذل جهود لضمان تبني نهج متكامل ومنسق لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في تيمور - ليشتي لتقديم استجابة متساوقة للتحديات المعقدة التي تشمل طائفة من المسائل المتداخلة في المجال الأمني ومجالات الشؤون الإنسانية والحوكمة والتنمية. ويتمثل الهدف النهائي في أن يكون للأمم المتحدة صوت واحد، وأن يُقدم الدعم برسالة موحدة للأمم المتحدة، وأن يُتخذ وقف متساوق ومنسق للأمم المتحدة تجاه الحكومة والشركاء لكي يكون تأثير المنظمة أكبر حجما وأكثر استدامة. وتم وضع إطار للتعاون يحدده من يضطلع بدور قيادي في إطار منظومة الأمم المتحدة، وفي أي مجال، بما يمكن الأمم المتحدة بكاملها من تحديد الثغرات وأوجه التداخل، والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات الموزعة على نطاق

تقديم وصف واضح في سياق مشاريع الميزانية لبعثات حفظ السلام المتكاملة والمعقدة، لدور ومسؤوليات البعثات إزاء شركاء البعثات المتكاملة، فضلا عن استراتيجيات البعثات لتعزيز التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في إطار العناصر ذات الصلة (الفقرة ٢).

أسرة منظمات الأمم المتحدة. وقد أنشئت مجموعة من آليات التنسيق والأفرقة العاملة التي تضمن مشاركة البعثة، ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، في المجالات البرنامجية والفنية (الأفرقة العاملة المشتركة المعنية بمجالات رئيسية مثل العدل، والحوكمة، والإعلام، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشؤون الإنسانية، والانتخابات سابقا. ويجري تنظيم برنامج مشترك كل أسبوعين لتدريب وتوجيه جميع موظفي البعثة ووكالات الأمم المتحدة، يجمع الخبرات من مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة (انظر المرفق الثاني أدناه).

وفيما يخص الانتخابات، كان للبعثة دور أساسي في دعم الحكومة، ولكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام بدور حاسم في تقديم الدعم في المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية، وذلك بالعمل الوثيق مع المجتمع المحلي في جميع المجالات من التثقيف المدني إلى الدعم اللوجستي. وشاركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أفرقة العمل الانتخابية ذات الصلة لضمان معالجة المسائل الشاملة، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية ودور الطفل وحقوق الإنسان.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/61/852)

الفرع الثالث: الميزنة القائمة على النتائج

دأبت البعثة على السعي إلى تحسين وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج بتضمين خطوط أساس وأهداف محددة في مؤشرات الإنجاز، وتقنين النواتج كميا إلى الحد الممكن. وترتبط عملية التخطيط في البعثة ارتباطا تاما مع أطر الميزنة القائمة على النتائج للعنصر الفني وعنصر الدعم كليهما للبعثة. وتوضع الأطر على أساس الافتراضات الفنية وتلك المتعلقة بتخطيط الدعم التي تضعها البعثة.

ينبغي ربط الإطار القائم على النتائج بشكل واضح بولاية البعثة التي حددها مجلس الأمن وبالموارد المطلوبة، ويفترض أن تتيح مؤشرات الإنجاز قياس النتائج المحرزة. كما ينبغي لها أن تعكس، قدر الإمكان، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٩٦/٥٩، مساهمة البعثة في تحقيق الإنجازات والأهداف المتوقعة وليس إنجازات الدول الأعضاء وأهدافها (الفقرة ١٤).

الفرع الخامس: الإدارة المالية

تحدد اللجنة مطالباتها بتحري مزيد من الدقة في توقعات الاحتياجات مع ممارسة رقابة أشد حزمًا على الالتزامات (الفقرة ٢٧).

أفادت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أنها باعتبارها بعثة مبتدئة تمكنت من تحقيق ٢١ في المائة من الوفورات في سنتها الأولى. وتعزى هذه الوفورات بصفة رئيسية إلى تأخر نشر الموظفين، وقرار إداري باستخدام مراكز الدعم الإقليمية كقواعد دعم، عوضاً عن النشر المقرر في ٦٥ مقاطعة فرعية. فضلاً عن ذلك، تعزى الوفورات إلى إلغاء الحيازة المقررة لمعدات مختلفة نقلت من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وستواصل البعثة استعراض التزاماتها بصفة مستمرة تفادياً لوجود قدر كبير للغاية من الالتزامات غير المصفاة من الفترة السابقة.

الفرع السابع: العنصر العسكري

توصي اللجنة ببذل المزيد من الجهود لوضع افتراضات واقعية في إعداد تقديرات الميزانية للعنصر العسكري (الفقرة ٣٠).

ليس لدى البعثة وحدات عسكرية، ولكن تقديرات الميزانية لوحدة الشرطة المشكلة توضع استناداً إلى مذكرات تفاهم موقعة، مع تقديرات لتكاليف تناوب الموظفين تستهدي بالخبرات القرية الماضية.

توصي اللجنة بضرورة وضع المبالغ المرصودة للتكاليف العسكرية قيد الاستعراض تلافياً للإفراط في الالتزامات غير المستخدمة (الفقرة ٣١).

تبقى البعثة وشعبة تمويل عمليات حفظ السلام وشعبة الحسابات التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وشعبة الميزانية والمالية الميدانية التابعة لإدارة الدعم الميداني قيد الاستعراض الالتزامات المتعلقة بسداد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة مع تصفية الأرصدة غير المستخدمة من الالتزامات المصفاة في سياق إغلاق حسابات حفظ السلام.

تشجع اللجنة الأمين العام على استكشاف السبل التي من شأنها خفض عنصر التناوب في التكاليف العسكرية مستقبلاً. وتيسيراً لدراسة هذه المسألة مستقبلاً، تطلب اللجنة تقديم البيانات بشأن تكاليف التناوب في سياق استعراضها لتقارير الأداء وتقارير الميزانية في المستقبل (الفقرة ٣٢).

ستقوم البعثة، من أجل الحد من تكاليف مناوبة الموظفين، بإدخال العمل بمناوبة مشتركة للموظفين من البلدان المجاورة على نفس الرحلات الجوية المؤجرة.

تطلب اللجنة أن يؤخذ في الحسبان توفير حصص إعاشة عالية الجودة على النحو المناسب عند إبرام العقد العالمي بشأن حصص الإعاشة، وتطلع إلى تلقي معلومات عن هذه المسألة في الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام (الفقرة ٣٤).

يُدرج الآن النص على حق الأمم المتحدة في القيام بتفتيش أي جزء من سلسلة الإمداد للمتعهدين في عقد حصص الإعاشة، وفي مشروع العقد النموذجي لحصص الإعاشة. وتقوم البعثة، حسب الاقتضاء، بعمليات تفتيش للتأكد من التقيد بمواصفات حصص الإعاشة.

الفرع الثامن: الأفراد المدنيون

توصي اللجنة بأن تركز البعثات على خفض الشواغر قبل طلب زيادات في جداول الملاك (الفقرة ٣٦).

تبقى البعثة على معدل الشواغر في وظائفها قيد الاستعراض بصفة مستمرة. وتتكون الزيادة الصافية المقترحة لعدد ٢٣٧ وظيفة، ولوظائف متطوعي الأمم المتحدة، من ٢١٧ وظيفة وطنية، مما يشمل ١٧٦ مساعدا لغويا يعملون في مجال الدعم المباشر لوحدة الشرطة المشكلة.

التوازن بين الجنسين

تتوقع اللجنة إيلاء الاهتمام الواجب للحفاظ على التوازن بين الجنسين في الاختيارات التي تتم على مستوى الإدارة العليا، وتحسين التوازن بين الجنسين على جميع المستويات (الفقرة ٤٢).

ستواصل البعثة بذل جهود جادة لكفالة تحقيق التوازن الملائم بين الجنسين في موظفيها. وتبين الإحصاءات التي أجريت حديثا للموظفين الدوليين فرقا يتراوح بين ٣٥ و ٦٥ في المائة بين الموظفين والموظفات. وفي حين أن النسبة بين الموظفين والموظفات في الرتبين ف-٥ و ف-٤ تكاد تكون متسقة مع التوازن العام بين الجنسين، فهي منخفضة في الرتبة م-١ (١٥ في المائة للإناث و ٨٥ في المائة للذكور). بيد أن نسبة الموظفات في الرتبة ف-٣ هي ٥٥ في المائة، و ٦٧ في المائة في فئة موظفي الخدمة الميدانية. والنسبة للموظفين الوطنيين هي ١٧ في المائة للإناث إلى ٨٣ في المائة للذكور. والتباين في توزيع الوظائف بين الجنسين مرتفع بين موظفي فئة الخدمات العامة؛ وتوجد نسبة أفضل بين صفوف الموظفين الفنيين الوطنيين حيث تمثل الموظفات نسبة ٣٣ في المائة من مجموع هؤلاء الموظفين البالغ ٣٦ موظفا.

البعثات الجاري تقليصها

في البعثات الجاري تقليصها، تتوقع البعثة أن يبقى قيد الاستعراض حجم ملاك الموظفين وهيكل الدرجات الوظيفية، خاصة في وحدات الدعم (الفقرة ٤٣).

زيادة استخدام الموظفين الوطنيين

من الضروري عند تقديم اقتراحات بزيادة الموظفين الوطنيين أن تحدد جميع البعثات المهام التي تنقل من الموظفين الدوليين إلى الموظفين المحليين. ويتسم هذا الإجراء بأهمية خاصة في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع (الفقرة ٤٦).

نُفذ ذلك. تدأب البعثة على بذل جهود جادة في الاستفادة من الخبرات الوطنية. وفي هذا الصدد، تبين الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الإنشاء المقترح لثلاث وظائف وطنية، حيث سيقوم الموظفون الوطنيون بالمهام التي كانت مسندة سابقا إلى موظفين دوليين.

الفرع التاسع: التكاليف التشغيلية

التدريب

في حين تسلم اللجنة بأهمية التدريب في تعزيز فعالية البعثات، فهي ترى ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة فعالية برامج التدريب من حيث التكلفة ومن حيث صلتها باحتياجات البعثة. وينبغي تخفيض السفر لأغراض التدريب عن طريق التأكيد على تدريب المدربين واستكشاف إمكانيات عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو والتعلم الإلكتروني بشكل كامل (الفقرة ٤٨).

تبذل كل الجهود الممكنة لتدريب المدربين للاستعانة بهم في البعثة. وقد تضمن ذلك تدريباً على نظام ميركوري ونظام غاليليو. لكن بغية مواكبة التكنولوجيا الجديدة، من الضروري أن يشارك الموظفون الذين يشغلون وظائف أساسية في التدريب خارج البعثة. ويجب أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار أن نقل الموظفين إلى مراكز عمل جديدة يجعل من التدريب الجديد أمراً ضرورياً. ويجري تطوير أنواع التدريب التي حددت باعتبارها ضرورية بصفة خاصة للبعثة، بما يشمل التدريب في المجالات المتصلة بالمهارات الإدارية، والمهارات الأساسية المتعلقة بالكتابة وإجراء المقابلات، التي تم تحديدها في سياق جولة مقابلات أجريت على نطاق البعثة لتقييم الاحتياجات.

بالنظر إلى تزايد دور الموظفين الوطنيين وضرورة بناء القدرات الوطنية وإتاحة فرص الارتقاء المهني للموظفين الوطنيين، ترى اللجنة أنه من الضروري إشراك الموظفين الوطنيين بشكل كامل في برامج التدريب ذات الصلة باحتياجاتهم (الفقرة ٤٩).

نُفذ ذلك. تتاح لكافة الموظفين فرص متكافئة للحصول على التدريب. وعلى الرغم من أن نسبة الموظفين الوطنيين المتدربين من باقي المتدربين في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تبلغ ٢٩ في المائة، فالحقيقة هي أن باب المشاركة في جميع برامج التدريب الداخلي مفتوح أمام الموظفين الوطنيين. والخيار متروك للموظف في أن يتسجل ويشارك في دورات التدريب. ويجري وضع برنامج خاص للتدريب وإصدار الشهادات للموظفين الوطنيين من أجل تحسين قدراتهم وإمكانيات ترقيةهم. وسيزيد هذا البرنامج كثيراً عدد الموظفين الوطنيين المشاركين في التدريب للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما يجري التدريب بلغة تيتوم (اللغة الوطنية) في إطار دورتي تدريب إلزاميتين هما: منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والبرنامج التوجيهي للموظفين الوطنيين.

العمليات الجوية

تطلب اللجنة، في حالات الزيادات الكبيرة في النفقات أو الترتيبات التعاقدية المتصلة بالطائرات، تقديم تفسيرات كاملة تشمل أي إجراءات تخفيفية تتخذها البعثة أو المقر في مقترحات الميزانية المقبلة (الفقرة ٥١).

نُفذ ذلك. تنطوي الميزانية المقترحة على تخفيض في مجموع ساعات الطيران من ٢١٥٦ ساعة إلى ١٦٩٠ ساعة استناداً إلى استعراض المتطلبات التشغيلية. لكن تجدر الإشارة إلى أن تكاليف العقود الخاصة بالطيران تبقى رهناً بالأحوال السائدة في سوق الطيران وقت تقديم العطاءات.

السفر

نُفذ ذلك. بين التقرير الأداء الخاص ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أن الوفورات التي تحققت في بند السفر الرسمي بلغت ٣٠٠ ١٤٨ دولار. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يمثل العامل الرئيسي الذي يسهم في فروق تكاليف الأسفار الرسمية في تزايد الاحتياجات المتعلقة بالسفر الرسمي المتأتية عن ارتفاع العدد المتوقع للمشاركين في المؤتمرات والحلقات الدراسية واجتماعات الخبراء والمؤتمرات السنوية التي ستعقد في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق أن النفقات المتعلقة بالسفر تجاوزت إلى حد كبير اعتمادات الميزانية في عدد من البعثات. وتوصي اللجنة بإدراج احتياجات السفر في الميزانية على النحو السليم بالإبقاء على نفقات السفر في حدود الاعتمادات التي تم إقرارها (الفقرة ٥٥).

المشاريع السريعة الأثر

نُفذ ذلك. لا يوجد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي موظف معين معني بالمشاريع السريعة الأثر. وتتألف لجنة استعراض المشاريع من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في مجالات أخرى ضمن البعثة ويقومون باستعراض المقترحات المتعلقة بالمشروع إضافة إلى أداء مهامهم الأساسية، مما يقي التكاليف العامة عند حدها الأدنى.

ترى اللجنة أن المشاريع السريعة الأثر يمكن أن تكون أداة قيمة لتعزيز صلات البعثات بالسكان المحليين. ومن المهم أيضا ألا تغيب عن الأذهان ضرورة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ فيما ينفع السكان المحليين بشكل مباشر (الفقرة ٥٧).

التعاون الإقليمي

لا ينطبق ذلك على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لعدم وجود بعثة على مقربة منها لتتعاون معها.

ترحب اللجنة الاستشارية بالمبادرات في مجال التعاون الإقليمي والتعاون بين البعثات، التي تشمل أنشطة تتصل بسلامة الطيران والخدمات الطبية والعمليات الجوية ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية وعمليات الإحلاء الطبي وسفينة شحن ساحلي، وتعتزم رصد فعاليتها في سياق مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الفقرة ٦٢).

(A/61/852/Add.17)

الإجراءات المتخذة لتلبية الطلب/التوصية

أحرزت البعثة تقدما مطردا في تعيين الموظفين الدوليين في الفترة بين ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مما خفض معدل الشغور من ٧٣ في المائة إلى ٣٥ في المائة. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨ كان عدد الوظائف المشغولة في البعثة ٣٣٤ وظيفة من أصل الوظائف المرخص بها

الطلب/التوصية

تلاحظ اللجنة أن حالة الشغور لا تزال تمثل تحديات جسيمة للبعثة. وتحث اللجنة الاستشارية البعثة والأمانة العامة على وضع استراتيجية متناسقة لضمان حصول البعثة على المستويات الوظيفية الكافية لتحقيق ولايتها (الفقرة ١٥).

البالغ عددها ٤٣٢، فبلغت نسبة شغل الوظائف ٧٧ في المائة. وتبذل البعثة جهوداً متسقة لشغل الوظائف الشاغرة. ووقت إعداد التقرير، كان هناك ٥ مرشحين تقرر سفرهم، و ١٧ موظفا قيد التعيين، و ٣٩ وظيفة بلغت عملية انتقاء المرشحين لها مرحلة متقدمة. ويجري بذل مزيد من الجهود بغية رفع نسبة شغل الوظائف على نحو ملحوظ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وأحرزت البعثة تقدماً على صعيد تعيين الموظفين الوطنيين. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨، كان الموظفون الوطنيون يشغلون ٦٨٨ وظيفة من أصل الوظائف المدرجة في الميزانية البالغ عددها ٧٥٦ وظيفة، فبلغت نسبة الوظائف المشغولة ٩١ في المائة.

بالنظر إلى مسؤوليات رئيس الموظفين التي تعكس ولاية البعثة وأبعادها ونطاق أنشطتها وعناصرها، يقترح إبقاء وظيفته في الرتبة مد-٢ (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه).

كانت اللجنة الاستشارية قد أشارت في تقريرها السابق (A/61/802، الفقرة ١٨) إلى أنها لا ترى مبرراً لوضع مكاتب فنية، من قبيل مكتب الشؤون السياسية ومكتب الاتصالات والإعلام ووحدة التخطيط وأفضل الممارسات، تحت مسؤولية رئيس الموظفين لأن هذا سيشكل طبقة بيروقراطية إضافية لا داعي لها في بعثة بحجم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وأوصت بإعادة النظر في المهام الوظيفية لرئيس الموظفين كي تشمل مزيداً من المهام التقليدية، وإنشاء الوظيفة برتبة مد-١ بدلاً من مد-٢. وتشير اللجنة إلى أن وظيفة رئيس الموظفين مصنفة برتبة مد-١ في بعثات أخرى عديدة، من بينها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ورئيس الموظفين لا يشغل رتبة مد-٢ إلا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وهما بعثتان متكاملتان كبيرتان ومعقدتان بصورة استثنائية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المنصب لم ينشأ في بعثات أخرى عديدة، مثل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في جورجيا

وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (الفقرة ١٨).

بالنظر إلى المسؤوليات المنوطة بنائب مفوض الشرطة المعني بالإدارة والتطوير في تنفيذ ولاية البعثة التي تستلزم خدمات ضابط شرطة دولي رفيع المستوى وذو خبرة، وإلى نطاق المهام التي يكلف بها، يقترح إبقاء وظيفته في الرتبة مد-١ (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه).

وفيما يخص إعادة تبرير وظيفة نائب مفوض الشرطة المعني بالإدارة والتطوير، تلاحظ اللجنة أن المهام الوظيفية لهذه الوظيفة هي إلى حد بعيد نفس المهام الوظيفية المحددة من قبل. وتشير اللجنة إلى أن إجراء تخفيض ملحوظ في عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة (إلى ٤٤٥ فردا) وفي عدد وحدات الشرطة المشكلة (من خمس وحدات إلى وحدة واحدة) سيفضي في جميع الأحوال إلى إعادة النظر في رتبة وظيفة نائب مفوض الشرطة. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة أيضا إلى أن البعثة لديها فعلا نائب مفوض شرطة معني بالعمليات برتبة مد-١، مسؤول عن استعادة وضوء الأمن العام وتوفير الدعم للشرطة في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، قدمت للجنة معلومات إضافية بناء على طلبها، تبين أن وظيفة نائب مفوض الشرطة لا توجد إلا في خمس بعثات أخرى وأنها برتبة ف-٥ في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا لما سبق، تتمسك اللجنة برأيها القائل بأن المسؤوليات المبنية في اقتراح الميزانية لا تستدعي وظيفة برتبة مد-١ (الفقرة ٢٠).

أعدت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فيما يخص البعثة (A/61/871 و Corr.1) على أساس إعادة أربع من وحدات الشرطة المشكلة تضم ٥٦٣ فردا إلى أوطانها (٤٢٠ فردا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٤٣ فردا بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨)، مع تقليص قوام وحدات الشرطة المشكلة للبعثة بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى وحدة واحدة من الشرطة المشكلة قوامها ١٤٠ فردا، إلى جانب ما يتناسب مع ذلك من تقليص في عدد الموظفين الإداريين والتقنيين الذين يقدمون الدعم المباشر لوحدات الشرطة المشكلة. ولإبقاء على عدد وحدات الشرطة المشكلة وضباط شرطة الأمم المتحدة عند المستويات المرخص بها، سيلزم الاحتفاظ بعدد محدود من موظفي البعثة وكذلك المساعدين

تعتقد اللجنة الاستشارية أن هناك فرصا إضافية لتحسين الكفاءة وفعالية التكلفة فيما يخص استعمال الموارد. وعلى سبيل المثال، يشار إلى أن جزءا كبيرا من نشاط المشتريات المتعلق بتكوين البعثة سيُستكمل في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإذا أضيف ذلك إلى تخفيض عدد أفراد الشرطة مقترنا بانتهاء الانتخابات وما يعتزم من سحب أكثر من ٤٥٠ موظفا من موظفي الدعم الانتخابي، فإن هذا سيؤدي إلى تقليل الاحتياجات في مجالات مثل قسم المشتريات (١٧ موظفا)، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٨٧ موظفا)، وقسم الموارد البشرية (٢٣ موظفا) وقسم الخدمات العامة (٦٨ موظفا) (الفقرة ٢١).

اللغويين الوطنيين المشاركين في تقديم الدعم المباشر لوححدات الشرطة المشكلة. وبالنظر إلى التركيز في إطار المنظمة على كفاءة التقيد الدقيق بسياسات الشراء، وتقديم خدمات فعالة وجيدة التوقيت للبعثة، يقترح الإبقاء على القوام الحالي المؤلف من ١٧ موظفا (٩ موظفين دوليين، و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٥ موظفين وطنيين).

علاوة على ذلك، فإن العقود التي أصدرت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ستخضع من جديد لعملية تقديم عطاءات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وستكرر بذلك أنشطة الشراء خلال فترة الميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (دورة الشراء الممتدة على عامين).

نُفذ ذلك. بغية تقديم الدعم للانتخابات الوطنية الثلاثة في عام ٢٠٠٧ بصورة متسقة وباستخدام الخبرة والكفاءات ذات الصلة على مستوى المنظومة بأقصى درجة من الفعالية والنجاعة، والأخذ بنهج استراتيجي مشترك في هذا الصدد، قامت الإدارة العليا للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بإقرار آلية تنسيق خاصة من أجل الانتخابات. وتم تشكيل أربعة أفرقة عاملة تقنية معنية بالأمن واللوجستيات؛ والمسائل القانونية؛ والتوعية؛ والقضايا الشاملة، وهي تضم أعضاء من كافة هيئات منظومة الأمم المتحدة. كما أنشئت لجنة توجيهية لتقديم التوجيه العام واتخاذ القرارات التنفيذية على مستوى الإدارة العليا.

وتم تنسيق كافة الجهود المبذولة على صعيد منظومة الأمم المتحدة تنسيقاً وثيقاً مع الحكومة، كما تم التنسيق مع المجتمع المدني في مجالات معينة. فقد عقدت اجتماعات تنسيق دورية مع الحكومة على أرفع المستويات وعلى المستوى التقني. وتعاونت الأمم المتحدة والمجتمع المدني الوطني بصورة أساسية في مجال توعية النخب، حيث دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة المنظمات غير الحكومية. وعملت الأمم المتحدة في المؤسسات الانتخابية في تيمور - ليشتي جنباً إلى جنب مع منظمات غير حكومية، مثل المعهد الجمهوري الدولي. كما يسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب الحكومة، عمل فريق المراقبين الدوليين الذي قدم إلى تيمور - ليشتي.

تسلم اللجنة بأهمية تعزيز قدرة المؤسسات الانتخابية الوطنية. كما أنها داومت على التشديد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للصلة بين دور الأمم المتحدة ودور الوكالات والمنظمات الأخرى. وهي تطلب إلى البعثة أن تضاعف جهودها للتنسيق مع الشركاء في فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية، بهدف الحصول على دعم هذه الكيانات لأداء هذه المهمة الوظيفية (الفقرة ٢٢).

وفي أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٧، تعمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة متكاملة تماما. ويجري التنسيق مع الجهات المانحة، على غرار المرحلة السابقة، من خلال لجنة معنية بتوجيه المشروع تشترك في رئاستها الأمم المتحدة والحكومة.

أجرت البعثة استعراضا لهيكلها الوظيفي. وتنعكس النتائج في الاحتياجات من الموظفين المقترحة للبعثة (انظر الجزء الأول)، ويرد عرض وجيز لها في الفقرة ١٠ أعلاه.

أجرت البعثة استعراضا لهيكلها الوظيفي. وتنعكس النتائج في الاحتياجات من الموظفين المقترحة للبعثة (انظر الجزء الأول)، ويرد عرض وجيز لها في الفقرة ١٠ أعلاه.

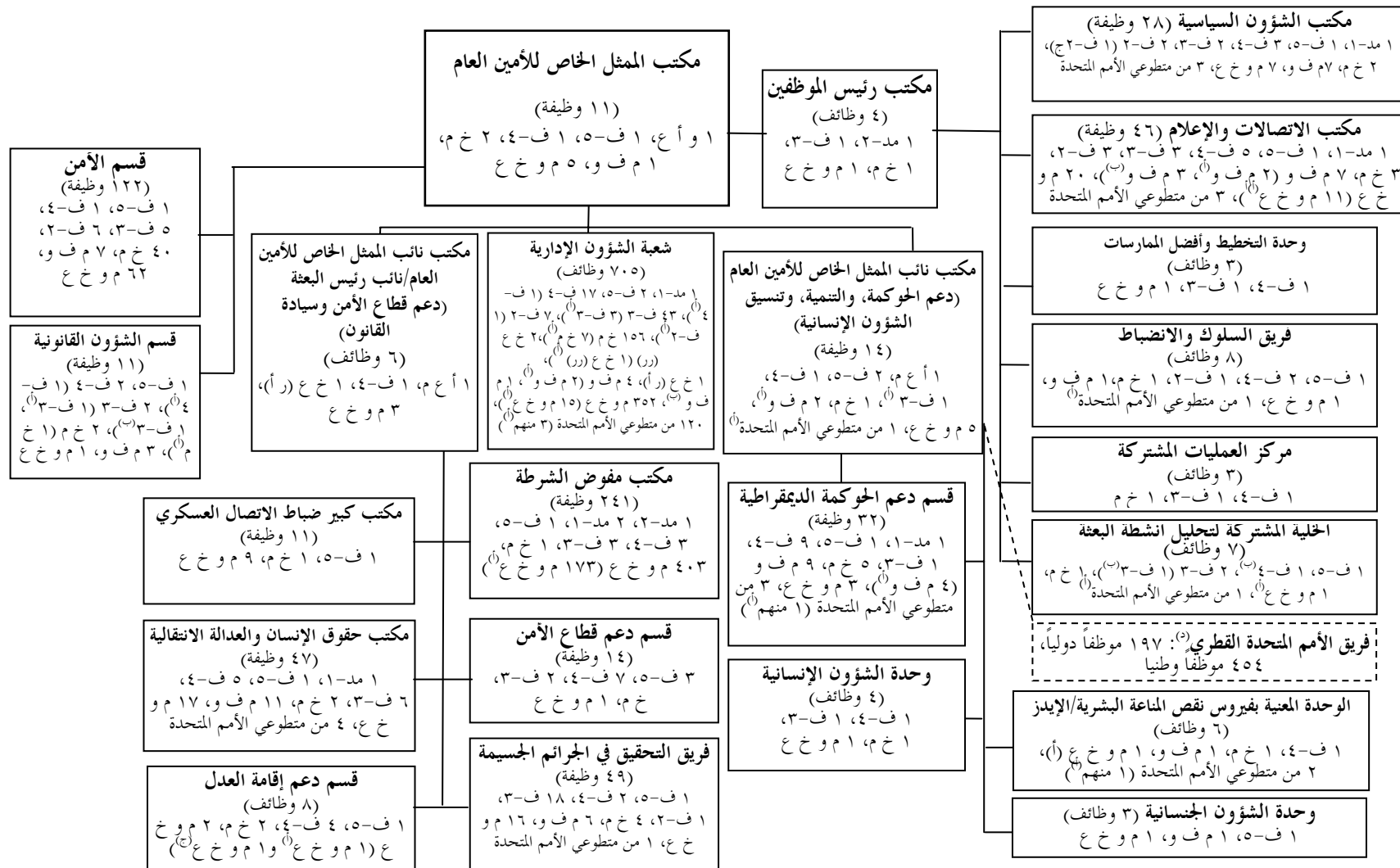
أجرت البعثة استعراضا لهيكلها الوظيفي. وتنعكس النتائج في الاحتياجات من الموظفين المقترحة للبعثة (انظر الجزء الأول)، ويرد عرض وجيز لها في الفقرة ١٠ أعلاه.

يبدو أن الهيكل الإداري للبعثة مثقل في قمته وغير متناسب مع حجم البعثة وأنشطتها، لا سيما عند مقارنته بهيكل بعثات أخرى أكبر وأكثر تعقيدا. وينبغي أن يتكافأ مدى هيكل الدعم الإداري وقدرته مع الحالة الإجمالية للأفراد والأنشطة وحجم العمل المراد إدارتهم، وذلك لضمان استعمال الموارد استعمالا أمثل. ولا ترى اللجنة أن لدى الأمين العام مبررا كافيا لرتبتي وظيفتي رئيس الموظفين ونائب مفوض الشرطة. ولذلك، تكرر اللجنة توصياتها السابقة المقدمة في هذا الصدد (انظر الوثيقة A/61/802، الفقرتان ١٨ و ٢٢)، وتوصي بتعديل رتبتي وظيفة رئيس الموظفين ووظيفة نائب مفوض الشرطة لتخفيضهما إلى مد-١ وف-٥ على التوالي (الفقرة ٢٣).

كانت اللجنة الاستشارية قد حثت، في تقريرها السابق عن البعثة (الوثيقة A/61/802 الفقرتان ١٥ و ١٦)، على أن تجري البعثة والمقر مراجعة دقيقة لاحتياجات البعثة من الموظفين، مع مراعاة الحضور القوي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تيمور - ليشتي والحاجة إلى تجنب ازدواج المهام الوظيفية والهيكل الموجودة فعلا داخل الفريق القطري. وكانت اللجنة الاستشارية قد أوصت بأن توضح في الميزانية المقترحة لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ترتيبات التنسيق والتعاون بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة (الفقرة ٢٤).

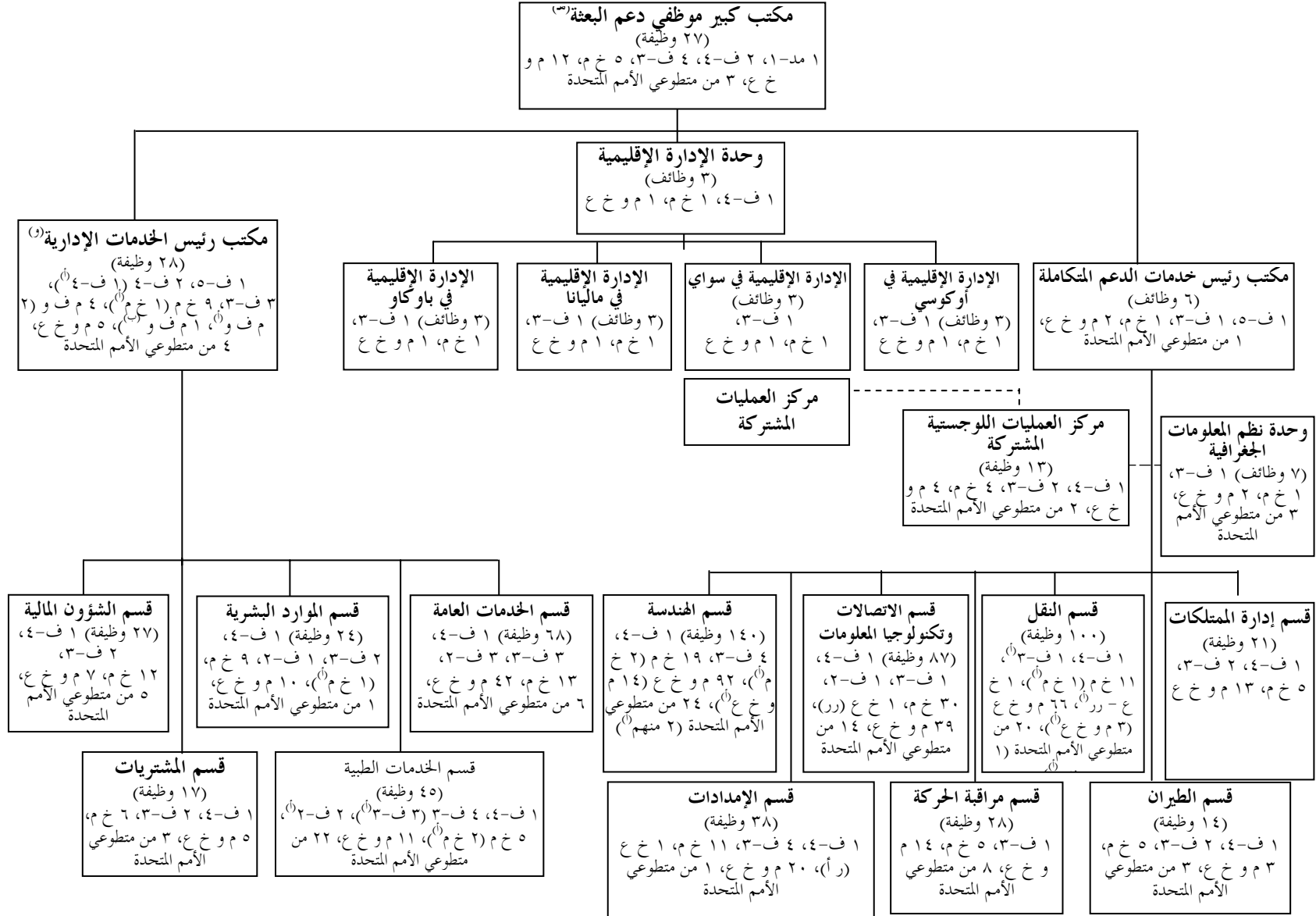
ترى اللجنة أنه لا يزال من المطلوب بشدة إجراء استعراض متعمق ودقيق لاحتياجات البعثة من الموظفين. وهي تكرر طلبها أن تجري البعثة، بالتعاون مع الأمانة العامة، استعراضا شاملا لهيكلها الوظيفي، وأن يعد اقتراح الميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على أساس نتائج هذا الاستعراض. وتلاحظ اللجنة أنه يمكن أيضا، وفقا لتواريخ الانتخابات، تعديل ولاية البعثة، وفي هذه الحالة ينبغي تكييف الاستعراض تبعا لذلك (الفقرة ٢٥).

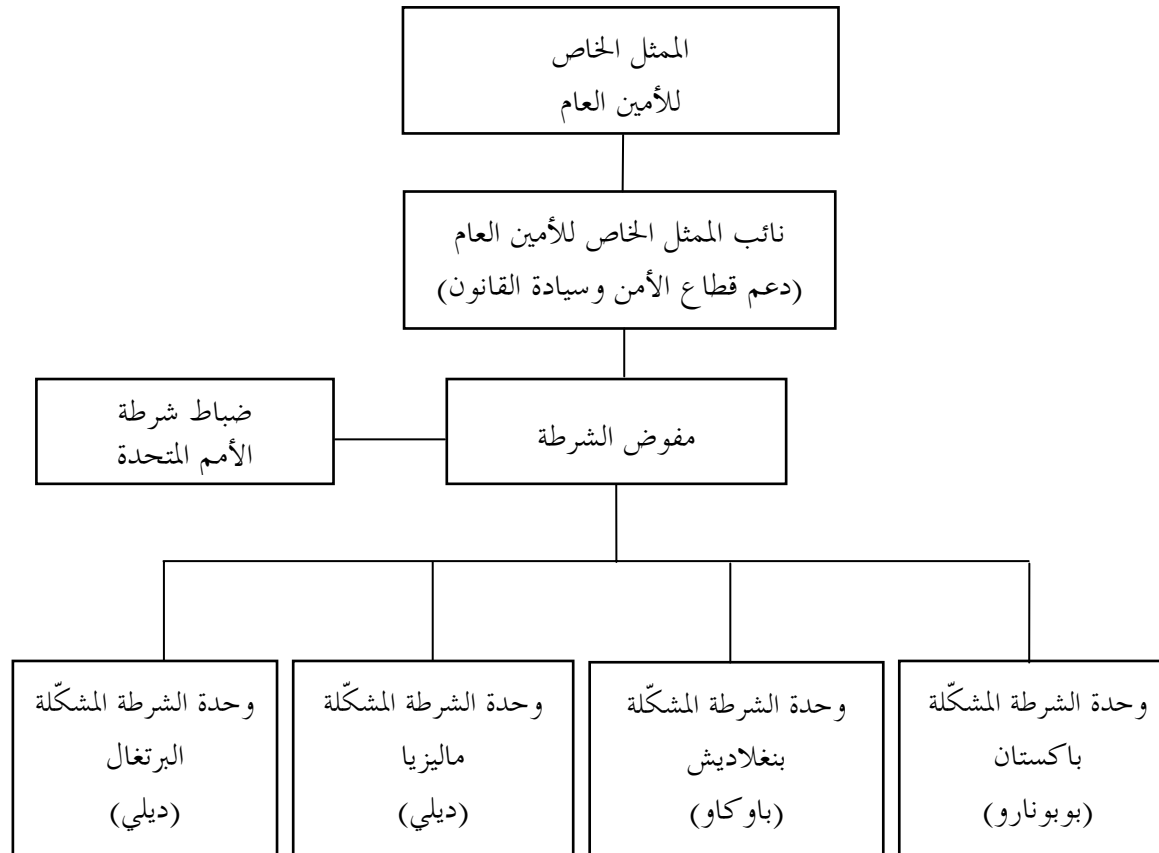
الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتلبية الطلب/التوصية
على ضوء التخفيض المتوخى في عدد أفراد الشرطة وعدد الموظفين وانتهاء الانتخابات، تعتقد اللجنة أن هناك فرصا لتحقيق مزيد من الوفورات تحت بند التكاليف التشغيلية (الفقرة ٢٦).	ليس من المتوقع تخفيض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة في فترة الميزانية. وستواصل البعثة استخدام مراكز الدعم الوطنية لدعم المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وسيجرى في موعد لاحق تقييم أمني شامل وسينظر في نتائجه لتحديد ما قد يلزم تقديمه إلى مجلس الأمن من التعديلات الممكنة على قوام الشرطة.



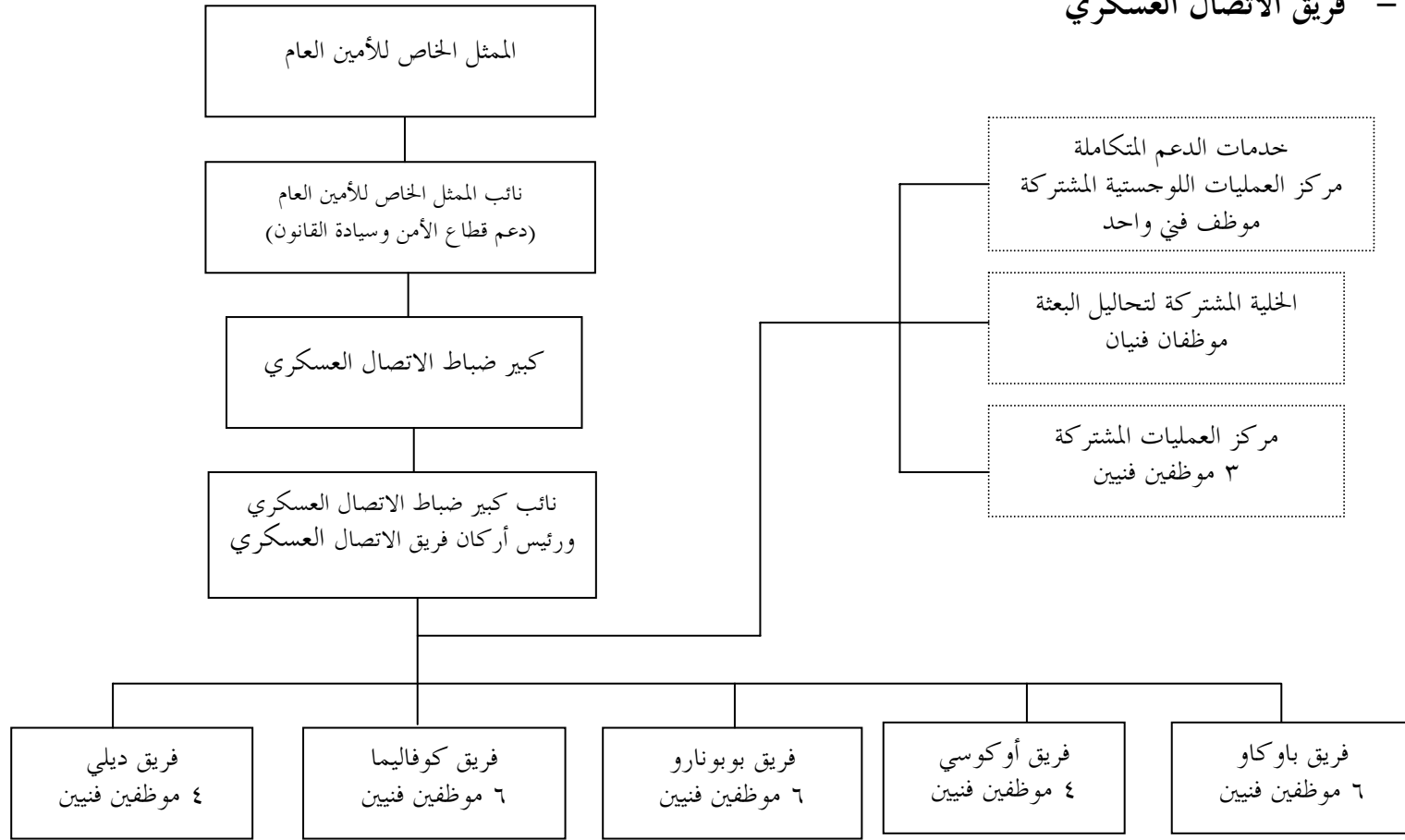
ملاحظة: ترد حواشي المرفق الأول في نهايته.

باء - المكاتب الإدارية





دال - فريق الاتصال العسكري



المختصرات: وأ: وكيل أمين عام، أ: أمين عام مساعد، خ: فئة الخدمات العامة، م: موظف وطني من فئة الخدمات العامة، م و خ ع: موظف وطني من فئة الخدمات العامة، (أ) وظيفة جديدة. (ب) وظيفة قائمة رفعت رتبته. (ج) وظيفة أعيد تصنيفها. (د) منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، اليونيسيف، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية. (هـ) يشمل موظفي الميزانية ودعم متطوعي الأمم المتحدة ومجالس التحقيق. (و) يشمل المترجمين التحريريين/المترجمين الشفويين وأفراد التدريب وإسداء المشورة إلى الموظفين.

ر: الرتبة الرئيسية، م ف و: موظف فني وطني، ر: الرتبة الأخرى، خ ع: فئة الخدمات العامة، خ م: الخدمة الميدانية.

المرفق الثاني

ألف - إطار لآليات التنسيق في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي: تكامل فريق الأمم المتحدة القطري بناءً على الاتفاق الدولي

السياسات/وتبادل المعلومات

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
اجتماع فريق الأمم المتحدة القطري	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم	الجميع: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للمشروعات الإنتاجية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	يتولى مدير وحدة المنسق المقيم بالنيابة عن الرئيس الدعوة إلى عقد الاجتماعات كل أسبوعين كما يجري إطلاق الوكالات غير المقيمة على المحاضر
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي		منظمة الصحة العالمية، إدارة السلامة والأمن، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	
الإحاطات الأسبوعية لمركز العمليات المشتركة	الممثل الخاص للأمين العام/مركز العمليات المشتركة	الجميع (انظر أعلاه)	أسبوعياً، يوم الأربعاء، الساعة ٨/٠٠
اجتماعات أسبوعية بالفيديو (مع إدارة عمليات حفظ السلام ومقار الوكالات والصناديق والبرامج)	الممثل الخاص للأمين العام	الجميع (انظر أعلاه)	أسبوعياً، يوم الجمعة، الساعة ٨/٠٠
اجتماع الإدارة العليا بشأن السياسات	الممثل الخاص للأمين العام	الإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	أسبوعياً، يوم الثلاثاء، الساعة ١٦/٠٠ وتُدعى الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة متى ما كان جدول الأعمال متعلقاً بها

ملاحظة: لا يراد بهذا الإطار أن يشمل كافة آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، فهو لا يشمل مثلاً آليات تنسيق خاصة بالمسائل السياسية، التي تندرج بصورة في نطاق مسؤوليات البعثة حصراً. وهو يشمل كافة آليات التنسيق التي يشارك فيها الفريق القطري بشأن السياسات والبرامج والعمليات. والرؤساء المذكورون هم فقط رؤساء الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة. ويمكن أن يكونوا أو لا يكونوا رؤساء في نطاق أوسع كالتعليم مثلاً، أما الرئيس العام فهو وزارة التعليم.

المسائل المتعلقة بالاتفاق مباشرة

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
الفريق العامل لدعم الحوكمة الديمقراطية	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية	مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية	تتولى البعثة الدعوة إلى عقد الاجتماعات
سبل العيش (مع التركيز الخاص على عمالة الشباب)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/منظمة العمل الدولية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، منظمة الأغذية والزراعة، مستشار البعثة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي، برنامج الأغذية العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج متطوعي الأمم المتحدة	يتولى الرئيس المشارك الدعوة إلى عقد الاجتماعات
الفريق العامل لقطاع العدالة	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إدارة قسم دعم إقامة العدل، فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة، مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان	يتولى الرئيس/الرئيس المشارك الدعوة إلى عقد الاجتماعات
إعادة الإدمج الاجتماعي ^(أ) (توفير المأوى، والمساعدة الإنسانية، والمصالحة، والحوار، وعلاج الصدمة المجتمعية، ودعم الفئات الضعيفة)	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، شرطة الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، فريق الاتصال العسكري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية (٤٠ مشاركا)	يتولى الفريق المتكامل المعني بالمسائل الإنسانية بالنيابة عن منسق الشؤون الإنسانية الدعوة إلى عقد اجتماعات أسبوعية مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ ويتولى الدعوة إلى عقد الاجتماعات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن منسق الشؤون الإنسانية
إصلاح القطاع الأمني ^(ب)	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون	الحكومات، الشركاء الثنائيون، وكالات الأمم المتحدة، سيجري تأكيدها لاحقا	يتولى الرئيس الدعوة إلى عقد الاجتماعات (وتجري مع الحكومة مناقشات بشأن الترتيبات الخاصة بالاجتماعات)

(أ) يؤدي فريق الشؤون الإنسانية مهامه فعلا وتؤدي الأفرقة الفرعية التقنية مهامها فعلا؛ ويعمل الجميع مع السلطات الوطنية ومع الشركاء. وستنظر تلك الأفرقة الآن في القضايا العامة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، بدعم من مستشار مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات وتجاوزها.

(ب) هدف هذا الفريق هو القيام باستعراض شامل للقطاع الأمني في تيمور - ليشتي وتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الثنائية.

القضايا المكملة للاتفاق

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
فبروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	صندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الصحة العالمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة	يتولى الرئيس/الرئيس المشارك الدعوة إلى عقد الاجتماعات
التعليم: يقوم الفريق العامل بأعماله فعلاً، برئاسة وزارة التعليم	اليونيسيف (وكالة رائدة من بين وكالات الأمم المتحدة)	صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مفوضية حقوق الإنسان، المستشار الاجتماعي والاقتصادي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي، اليونيسكو	تدعو إلى عقد الاجتماعات وزارة التعليم، مع قيام البنك الدولي واليونيسيف بتقديم خدمات الأمانة وخدمات الدعم الأخرى
الصحة: أشار وزير الصحة إلى أنه سيتأسس الفريق قريبا	منظمة الصحة العالمية	اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والشركاء المعنيون بالصحة	يتولى الرئيس الدعوة إلى عقد الاجتماعات
الشؤون الجنسانية	مستشار البعثة للشؤون الجنسانية/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	اليونيسيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	يتولى الرئيس بالنيابة عن المنسق المقيم للأمم المتحدة الدعوة إلى عقد اجتماعات شهرية

العمليات/الأمن

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
الفريق الإداري للعمليات المتكاملة تتشارك في رئاسة الفريق الفرعي المعني بتعلم موظفي الأمم المتحدة وحدة التدريب التابعة للبعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مفوضية حقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية شؤون اللاجئين، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، إدارة السلامة والأمن، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، اليونيسكو	يتولى الرئيس الدعوة إلى عقد الاجتماعات (ستؤكد لاحقاً)

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
فريق إدارة الأمن	المسؤول المعين/إدارة السلامة والأمن	منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مفوضية حقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	تدعو إلى عقد الاجتماعات كل أسبوعين إدارة السلامة والأمن بالنيابة عن المسؤول المعين

الخريطة